الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

دراسة مطبقة على لجان حماية الطفل بمحافظة الاسكندرية

الدكتور
عماد الدين أحمد السيد عبد المقصود
مدرس التخطيط الاجتماعى
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

ملخص الدراسة باللغة العربية

استهدفت الدراسة التعرف على آليات الشركة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية للاطفال على المستوى المحلى، وكذلك تحديد المعوقات التى تحول دون تحقيق تلك الشراكة لأهدافها. وقد تحدد نوع الدراسة فى نمط الدراسة الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعى الشامل وذلك لجميع اعضاء لجان حماية الطفل بمحافظة الاسكندرية، والذين بلغ عددهم (١٠٠) عضو، وتم الإعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى الشراكة القائمة بين المنظمات الحكومية وغيرالحكومية تعتمد بالفعل على العديد من الآليات تمثلت فى المراحل والقضـــايا والمهارت المســتخدمة الى انها تحتاج الى تفعيل من اجل ابراز دورها المســاهمة فى صــنع ســياســات حماية الطفل، وانتهت الدراســة بتصورمقترح لتفعيل آليات الشراكة من اجل المساهمة بفعالية فى صنع سياسات حماية الطفل.

الكلمات المفتاحية. الشراكة – حماية الطفل– لجان حماية الطفل

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

The study aimed to identify the mechanisms of partnership between governmental and non-governmental organizations in making social protection policies for children at the local level, as well as identifying the obstacles that prevent this partnership from achieving its goals. The type of study was determined in the descriptive study style using the comprehensive social survey approach for all members of the child protection committees in Alexandria Governorate, who numbered (100) members. The questionnaire was relied upon as a tool for collecting data. The study concluded that the existing partnership between governmental and non-governmental organizations actually depends on Many of the mechanisms were represented in the stages, issues and skills used, indicating that they need to be activated in order to highlight their role in contributing to the making of child protection policies. The study ended with a proposed vision for activating partnership mechanisms in order to contribute effectively to the making of child protection policies.

Keywords: Partnership - Child Protection - Child Protection Committees

اولا: مشكلة الدراسة.

تُعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان، فهي المرحلة التي تشكل الأساس في بناء الشخصية الإنسانية، حيث تتضح فيها المواهب والقدرات، وتكتسب فيها القيم والاتجاهات، ويتم فيها تعلم الأنماط السلوكية، لأن الطفل فيها يكون قابلاً للتأثير، والتوجيه، والتشكيل، وهذا يؤكد أهمية ما يقدم للأطفال من برامج وخدمات، مما يسهم في تكوين جيل قادر على البذل والعطاء خالٍ من الانحرافات، والعقد النفسية (جبريل،١٩٩٧، ص٢٨٧)، كما تُعد ظاهرة الأطفال المعرضون للخطر من أخطر مشكلات الحياة الاجتماعية الحديثة، لأنها تمس قطاعاً كبيراً من الأطفال الذين يعدون جالاً وأمهات المستقبل، ويصبحون معرضين للانحراف تلتقفهم العصابات المختلفة، ليتحولوا إلى قنابل موقوتة تهدد الأمن الاجتماعي، لذا يجب عدم التهوين من شأن هذه المشكلة وتضافر الجهود المختلفة لمواجهتها(وهدان،٢٠٠٤، ص ١٣١٨).

وعلى مستوى المجتمع الدولي ككل أن الأطفال يمثلون الشريحة العريضة من سكانه، حيث بلغ عددهم منذ الولادة حتى سن الثامنة عشرة حوالي ما يقرب من نصف سكان العالم، مما يقدر بحوالي ٢.٢ مليار طفل (منظمة اليونيسيف، ٢٠٠٩، ص١)، وبلغ عددهم بجمهورية مصر العربية عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٥.٢ مليون طفل. وبالرغم من أن الأطفال يمثلون شريحة كبيرة، ومهمة في الهرم السكاني للمجتمع المصري، حيث بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر ٣٩٪ من تعداد السكان (الجهاز المركزى لتعبئة والاحصاء، ٢٠٢٠ ، ص١١٣)، فإنهم يكونون من أكثر الفئات التي ينقصها الكثير من الخدمات، والبرامج التي تساعد في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المختلفة (ابو النصر ، ٢٠٠٨، ص١١٨)

ويتطلب نظام حماية الطفل نهجاً متعدد التخصصات والقطاعات ذات ارتباط وثيق بالعمل في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية، ويهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع والجهات الفاعلة على حماية الطفل وتطوير النظم والآليات التي توفر معنى حماية لجميع الأطفال على المدى الطويل، مع التركيز على التدابير الوقائية من منظور الرعاية الاجتماعية الأكثر اتساعاً الذي يعترف بتأثير الفقر والاستبعاد الاجتماعي على قدرة الأسر والمجتمعات على رعاية أطفالهم، وتهدف هذه الاستجابة المنهجية أيضاً إلى المساهمة لتنسيق أفضل واستخدام أكثر كفاءة للموارد المالية والبشرية (Save the children ,2011)، وفي عام ٢٠٠٨ وضعت "اليونيسيف" استراتيجية حماية الطفل الخاصة بها والتى تشمل الدعم وتقوية الأسر للحد من الاستبعاد الاجتماعي، وتقليل مخاطر الانفصال والعنف والاستغلال، وغالباً تتوزع المسئوليات عبر المؤسسات الحكومية مع تقديم الخدمات من قبل السلطات المحلية ومقدمي الخدمات غير الحكوميين والجماعات المجتمعية، ولهذا يعد التنسيق بين هذه القطاعات والمستويات عنصراً ضرورياً لأنظمة حماية الطفل الفعالة.(Unicef,2008)

وفي إطار الاهتمام بقطاع الطفولة بمصر، خصت عقدين لحماية الطفولة، هما العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٨٩-١٩٩٩)، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين (٢٠٠٠- ٢٠١٠) (المجلس القومى للأمومة والطفولة ، ٢٠٠٠، ص٤)، حيث تم انتهاج سياسات وإجراءات الحماية الاجتماعية للطفل في مصر أحد أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع ونقطة انطلاق لبناء العلاقة بين المواطن ودولته، وهي رهن تفعيل أطر الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية كأحد منظمات العمل الأهلي وتمثيلاً لأحد صور المجتمع المدني، كذلك في سياق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتمثيل تلك العلاقة في الأجندة الوطنية ورؤية مصر ٢٠٣٠ من أجل البناء والتنمية.

وتعد رؤية مصر ٢٠٣٠، هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة، وقد قررت الدولة في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة مختلف الوزارات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

وبالاستعانة بعدد من أرفع الخبراء في مختلف المجالات، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي ، وفى أطار ذلك سعت الدولة المصرية لايجاد الآليات الداعمة لحماية الاطفال من خلال عدة مؤسسات وهيئات قومية والتى منهاا اللجنة العامة لحماية الاطفال ، وفى اطار اسابق فقد تحدد موضوع الدراسة الراهنة فى:

"تحديد طبيعة آليات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل فى مصر على المستوى المحلى"

ثانيا: الدراسات السابقة.

(١) الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الشراكة.

- **دراسة (Ejaz,I., Shaikh,B.I &Rizvi,N.,2011):** وتعد تلك الدراسة احد الدراسات النوعية حيث تعرض وجهات نظر الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في باكستان حول الشراكة من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية، وقد تم إجراء مقابلات متعمقة للتعرف على تصورات الموظفين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين حول دور ومكانة المنظمات غيرا لحكومية في تعزيز النظم الصحية في باكستان، وتم تحليل البيانات يدوياً، وأوضح النتائج أن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية منذ سنوات سعت إلى سد الثغرات في تقديم الخدمات الصحية والبحث والدعوة، وأن أداء المنظمات غير الحكومية كان أفضل وذلك بسبب التخطيط المرن والقدرة على تصميم المشاريع القائمة على السكان في مجال الصحة من حيث التعليم والتسويق الاجتماعي وتنمية المجتمع والدعوة، وعليه تشير الدراسة إلى إسهام المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة أدى إلى زيادة الكفاءة والمساواة والحوكمة الرشيدة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

- دراسة **(Wessells,M.G. , 2015):** سعت تلك الدراسة إلى فحص نهجاً بديلاً للعمل الذي يحركه المجتمع من القاعدة إلى القمة والذي يتيح التعاون والمواءمة بين الجهود الرسمية وغير الرسمية، من خلال طرح عدة تساؤلات حول مدى توافق الجوانب الرسمية وغير الرسمية لأنظمة حماية الطفل، وكذلك مدى فعالية واستدامة آليات حماية الطفل المجتمعية، وهل هناك اختلال بين العمليات الرسمية وغير الرسمية، وقد تم جمع البيانات النوعية من المراقبين الذين يعيشون في مجتمع الدراسة "ريف سيراليون" من خلال المقابلات مع الأطفال والكبار والعاملين بمجال الصحة، وأكدت النتائج أن هناك حاجة إلى دعم الثقة بين الجهود الحكومية وغير الحكومية في شأن العمل من أجل حماية الطفل، وأن مشاركة المواطنين في برامج الحماية يمنحهم الإحساس بالملكية للخدمات الرسمية وشعوراً بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرسميين، وهذا المدخل التصاعدي يدعم الموائمة بين الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل دعم برامج حماية الطفل.

- **دراسة (Bogdanova, E & Bindman ,E. , 2016) :** سعت تلك الدراسة إلى رصد كيفية تفاعل المنظمات غير الحكومية المشاركة في حماية الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الدولة مع الجهات الفاعلة الحكومية في شبكات السياسة الخاصة بهم ، وتعتبر تلك الدراسة من الدراسات التجريبية، حيث أجريت من خلال خمسون مقابلة مع باحثين وسياسيين وصحفيين والمسئولين على مختلف المستويات، وعدد (٥٤) من رؤساء المنظمات غير الحكومية في سانت بطرسبورج ساماراوموسكو، وتم استخدام بيانات من مقابلات مع عدد (٩) من المنظمات غير الحكومية على المستوى الفيدرالي ومناقشة

الخبراء حول مشاكل التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومية العاملة في مجال حماية الطفل في روسيا، وقد أشارت النتائج أن الدولة تعتبر المنظمات غير الحكومية مساعدة في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وأن آفاق تنمية المجتمع المدني قد يكون الأمل في روسيا، ولذا فإن التعاون مع المنظمات غير الحكومية يعتبر ضرورة لتفعيل الشراكة في مجال رعاية الأطفال.

- **دراسة (Yan, X., Lim. H. & Clarke, A., 2018)** سعت تلك الدراسة الى بحث أدوار المنظمات غير الحكومية عبر الشراكة مع المجتمع والجامعة لإحداث التغيير الاجتماعي في ظل أهداف التنمية المستدامة ، وطبقت الدراسة على إحدى الشركات وهي الشراكة الخاصة "بالفقر والتوظيف" في جنوب "أونتاريو" في كندا، كدراسة حالة وذلك لاستكشاف الأدوار المختلفة للمنظمات غير الحكومية عبر الشراكة، وطبقت على عشرون منظمة ومقابلات مع الأطراف الحكومية وممثلين الجامعة وممثلين المنظمات غير الحكومية، وقد أوضحت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تلعب العديد من الأدوار في إطار الشراكة مثل الوسيط، والمحلل والمراقبة وبناء القدرات للوصول إلى الأهداف، كما تبين أن المنظمات غير الحكومية تتميز عن غيرها من القطاعات الأخرى بمهام قوية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتزويد المجتمع بالخدمات من أدوارها التمكين في ظل أهداف التنمية المستدامة.

- **دراسة (سليمان ، ٢٠١٩)** هدفت الدراسة الى رصد آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل، وطبقت الدراسة استمارة استبيان على عينة قوامها (٨٦) من جميع العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية بجميع مراكز محافظة أسيوط (مركز أسيوط، الفتح، أبنوب، ديروط، القوصية، منفلوط، أبو تيج، الغنايم، ساحل سليم، البداري، صدفا)، واوضحت نتائج الدراسة أن آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لها دور أساسي في التخفيف من مشكلات التسرب من التعليم بالمناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية، كما أشارت النتائج إلى وجود معوقات تعوق تحقيق الشراكة المجتمعية لبعض أدوارها في التخفيف من التسرب من التعليم.

- **دراسة (Gang,H., Jiang,H. & Loung, J.C , 2019):** سعت تلك الدراسة الى تناول العلاقة المتغيرة بين الحكومة الصينية والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية : الاقتراب من الشراكة، و هدفت إلى استكشاف تحول الحكومات الصينية في إدارة العلاقات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية ، خاصة عندما تبنت الحكومات المحلية أدوات حوكمة جديدة متعددة، واظهرت الدراسة ان هناك توسع فى قطاع المنظمات غير الحكومية مع تنمية شعبية حقيقية رغم عدم اتباع المبادئ القيمة لنموذج الإدارة العامة الجديدة، وقد تم الكشف عن ممارسات استبدادية وبيروقراطية قوية ، واوضحت الدراسة ان العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية انتقلت من نموذج الدولة النموذجي إلى نموذج الدولة والشركات. تشير النتائج إلى السمات المميزة للإدارة العامة الآسيوية والقيود المفروضة على تطبيق نماذج الآلية الوقائية الوطنية الغربية

- **دراسة (الهرميل، ٢٠١٩):** تناولت الدراسة المنظمات غير الحكومية وتنمية رأس المال الاجتماعي لتحقيق قيم المواطنة حيث أن المشاركة والتعاون بين كافة الجهود الحكومية والأهلية يحقق التنمية ويحسن نوعية الحياة، وهدفت الدراسة إلى تنمية المشاركة والقدرات وتحمل المسئولية الاجتماعية وغرس الولاء والانتماء وقيم (١٠٠) من المستفيدين من خدمات الجمعية، جمعية تنمية المجتمع بساموال بالغربية، وتوصلت نتائجها إلى أن التعاون والمشاركة بين الحكومة والأهالي يحقق التنمية وكذلك التنسيق والمشاركة - التكنولوجيا الحديثة وزيادة المهارات والخبرات للأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق تنمية المجتمع.

- **دراسة (Khan,M. & et al , 2020):** تتناول هذه الدراسة الأداء النسبي للمنظمات غير الحكومية والتدخلات التنموية الحكومية التي تقدم الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة العامة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي، من خلال شرح تأثير خدمات الإرشاد الزراعي والبنية التحتية مثل الوصول إلى الطرق والأسواق على سكان الريف وتقيس مستوى رضا المجتمع الريفي، وقد تم مسح (٢٢٥) أسرة في (٨) قرى في فاليا تهسيل بمنطقة ماندي بهاء الدين، البنجاب، فى باكستان لأول مرة في عام ٢٠١٠ ثم في عام ٢٠١٤ باستخدام استبيان منظم، واظهرت النتائج مستويات رضا مختلفة للأسر، حيث أعرب معظمهم عن رضا أقل عن تقديم الخدمات الحكومية مقارنة بالمنظمات غير الحكومية، واوضحت الرضا عن أداء المنظمات غير الحكومية في مجالات الصحة وإمدادات مياه الشرب وخدمات الإرشاد الزراعي.

- **دراسة (أحمد،٢٠٢١):** تناولت تلك الدراسة تحديد دور الشراكة المجتمعية في إتاحة الخدمات الاجتماعية ولتحقيق أهداف الدراسة تم أستخدام استمارة قياس وقد طبقت ميدانياً على عينة بلغت (١٣٨) مفردة موزعة على مشروعات الشراكة المجتمعية بمحافظة الفيوم، وأظهرت نتائج الدراسة أن للشراكة المجتمعية دور هام في تحقيق إتاحة الخدمات الاجتماعية عبر توفير تلك الخدمات، التعريف بها، مقابلتها للاحتياجات الأساسية، كما أن دورها في تحقيق كفاية الخدمات الاجتماعية، فى حين اوضحت ان هناك معوقات تواجه الشراكة المجتمعية تمثلت في عدم تطوير المشروعات و عدم تناسب الخدمات مع الاحتياجات، وطرحت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل دور الشراكة المجتمعية ومنها اهمية تطوير الخدمات و الدراسة المستمرة للاحتياجات و إيجاد خدمات جديدة والاهتمام بمشروعات تحسين الدخل، تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات.

- **دراسة (Rajabi, M., Ebrahimi, P. & Aryankhesal, A., 2021):** هدفت الدراسة إلى تحديد تحديات التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات الرعاية الصحية، حيث استخدمت الدراسة طريقة المراجعة المنهجية والبحث في قواعد البيانات البحثية، وتم جمع الدراسات حول التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في المجال الصحي، وتشير النتائج أنه من بين (٤٢٣٦) دراسة تم جمعها، تم اختيار (١٦) دراسة للتحليل النهائي، وأوضحت النتائج أن هناك تحديات عديدة حصرت في سبعون تحدي قسمت إلى خمسة محاور رئيسية تمثلت في القضايا الهيكلية وقضايا العملية، والقضايا المتعلقة بالأدوار والمسئوليات وقضايا الثقة والاتصالات، وقضايا التحكم وعلاقات السلطة، وأكدت الدراسة أهمية الوعي بهذه التحديات لتعزيز التعاون.

-

(٢) الدراسات السابقة التى تناولت حماية الاطفال.

- **دراسة (Gabel,S.G,2014)** بحثت هذه الورقة في كيفية تطور الحماية الاجتماعية في أربعة بلدان نامية (إثيوبيا، غانا، إندونيسيا وبنجلاديش)، وتأثيرها على أعمال حقوق الأطفال، وقد تم تحليل جهود الحماية الاجتماعية لكل دولة وفقاً لنوع الجهد ثم مقارنتها بمؤشرات قياس أعمال حقوق الطفل، وقد أشار التحليل إلى أن أنظمة الحماية الاجتماعية المنسقة جيداً وذات التغطية الواسعة التي تشمل المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ورأس المال البشري وجهود التمكين من المرجح أن تؤدي إلى العمل التدريجي لحقوق الطفل ، وهنا يمكن أن تعمل الحماية الاجتماعية كأداة للحد من عدم المساواة، ويمكن استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة والشمولية

- **دراسة Islam (2018)** : هدفت الدراسة تقييم دور المساحات الصديقة للأطفال الذين يتم اساءة معاملتهم وأستغلالهم للحصول على بيئة واقية للأطفال في بنجلاديش، وتم إجراء تقييم لنمو الطفل بين الأطفال الذين يحضرون في المساحات الصديقة والذين لم يحضروا في المساحات الصديقة، وقد أظهرت النتائج أن المساحات الصديقة للأطفال تعود بالنفع على الأطفال والمجتمعات الضعيفة من حيث البيئة الحامية ونمو الطفل، حيث كان أداء الأطفال الذين يحضرون في المساحات الصديقة للأطفال أفضل في كل مؤشر من مؤشرات نمو الطفل تقريباً، وأظهرت النتائج أنه على مستوى المجتمع: انخفضت عمالة الأطفال في المناطق التي توجد بها المساحات الصديقة للأطفال نتيجة للاستجابة للنداءات المستمرة لانعدام أمن الطفل، وهذا يؤكد فعالية خدمات المنظمات غير الحكومية من أجل حماية الطفل.

- **دراسة سولمون وباليم Solomon, Wubalem (2019)** سعت الدراسة إلى تقييم ممارسة حماية الطفل وتحديد التحديات التي تعيق التنفيذ الفعال لحماية الطفل في "مخيم جيوي" للاجئين من قبل منظمة إنقاذ الطفولة، اعتمدت الباحثة على تصميم البحث الوصفي ، وتم جمع البيانات من "منظمة إنقاذ الطفل" ومقره في مكتب جامبيال الميداني ومكتب أديس أبابا من خلال أخذ عينات هادفة، ومن أعضاء لجنة الآباء المختارين عشوائياً والأخصائيين الاجتماعيين وأعضاء لجنة الطفل من خلال تقنية أخذ العينات الاحتمالية وتم تطبيق استبيان منظم وأسئلة مفتوحة على موظفي اللجان العليا لحماية الطفل، مع إجراء مجموعات النقاش المركزة مع الآباء وأعضاء لجنة الأطفال، ومع الأخصائيين الاجتماعيين في أربع مجموعات منفصلة، وتم استخدام النهج المختلط لتحليل وتفسير نتائج بيانات الدراسة، ثم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج "Stata" وتم تحليل الأسئلة المفتوحة من خلال السرد، وكشفت النتائج أن اللجان العليا لحماية الأطفال لم تؤدي أداء جيد حول رفع مستوى الوعي وحماية الأطفال من العنف الجنسي، وتمثلت التحديات في نقص الموارد وغياب الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية المناسبة وعدم كفاية الموظفين وارتفاع معدل دوران العمل، وأوصت الباحثة منظمة إنقاذ الطفل بضرورة تعزيز أطر الشراكة من أجل حماية الأطفال والتحقق من نظام إدارة الموارد البشرية والتقييم الدوري.

- **دراسة (Saurikar, P., 2019)** سعت تلك الدراسة إلى معرفة ما يحتاجه مقدموا الخدمات إلى إدراكه لتلبية احتياجات أطفال الأقليات العرقية وأسرهم في استراليا بناءً على ما جاء في تقارير العنف المنزلي، مما أثار انتباه سلطات حماية الطفل، تم مراجعة شاملة للأدبيات، ومراجعة (١٢٠) ملف حالة تم اختيارها بطريقة عشوائية، ومقابلات نوعية مع (٢٩) أسرة من

الأقليات العرقية المشاركة في نظام حماية الطفل، وعدد (١٧) أخصائي حماية الطفل، وأظهرت النتائج أن الأسرة ترى أن وجودها في نظام حماية الطفل يشوه سمعتها، ودرجة التماسك الأسري في الأقليات العرقية عالية مما يجعلهم التضحية بسلامتهم الشخصية لحماية وحدة الأسرة، وأن العنف الأسري يرتبط بثقافة الأقليات العرقية، ولهذا أوصت الدراسة بأهمية صياغة نهج شامل من قبل سلطات حماية الطفل لمواجهة العنف الأسري لحماية الطفل بتلك الأسرة.

- **دراسة (Asio, J.M., & et al., 2020)** هدفت تلك الدراسة إلى تقييم وعي المعلمين بسياسة حماية الطفل واستجابة المدارس تجاهها، والسعي لمعرفة العلاقة وآثار برنامج حماية الأطفال، وتُعد تلك الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهجية المسح الاجتماعي، حيث تم تطبيق استبيان على (١٤٦) مدرساً من سبع مدارس مختلفة في مدينة "بولاكان" "الفلبين"، وتم تحليل البيانات باستخدام اختبار دت "بيرسون وأنوفا"، وأظهرت النتائج أن المعلمين كانوا على دراية ببرنامج سياسة حماية الطفل التابع لإدارة التعليم، ومع ذلك فإن استجابة المعلمين ليست عالية، وكانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في النتائج التي لوحظت في وعي المعلمين واستجابة المدارس، بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة متوسطة بين وعي المعلمين بسياسة حماية الطفل واستجابة المدرسة للبرنامج.

- **دراسة (السبيعي، ٢٠٢٠)** هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المقدمة في وحدة الحماية الاجتماعية في مواجهة العنف ضد الأطفال، وتوضيح دور وحدة الحماية الاجتماعية في الوقاية من العنف ضد الأطفال، والتعرف على المعوقات التي تحول دون قيام وحدة الحماية الاجتماعية بدورها في مواجهة العنف ضد الأطفال، والتوصل لتصور مقترح للحد من العنف ضد الأطفال، وشمل مجتمع الدراسة جميع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والأخصائيات الاجتماعيات والنفسيات العاملين في وحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض وعددهم (٧٤) أخصائي وأخصائية، واتبعت الدراسة أسلوب المسح الشامل، اتبع الباحث المنهج الوصفي، وكانت الأداة المستخدمة هي الاستبانة، وكانت أهم النتائج: أن استجابات المبحوثين حول محور "الإجراءات المقدمة في وحدة الحماية الاجتماعية في مواجهة العنف ضد الأطفال"، هي بدرجة (موافق) وبمتوسط (٣.٩٧)، وأن استجابات المبحوثين حول محور "دور وحدة الحماية الاجتماعية في الوقاية من العنف ضد الأطفال" هي بدرجة "موافق" وبمتوسط (٣.٩٨)، وأن استجابات المبحوثين حول محور "المعوقات التي تحول دون قيام وحدة الحماية الاجتماعية بدورها في مواجهة العنف ضد الأطفال" هي بدرجة "موافق" وبمتوسط (٣.٦٠)، وأن استجابات المبحوثين حول محور "المقترحات التي تسهم في الحد من العنف ضد الأطفال" هي بدرجة "موافق بشدة" وبمتوسط (٤.٢٦)، وكانت أهم التوصيات: توفير عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، والعمل على توفير شرطة مجتمعية أو حراسات أمنية لوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، وعقد دورات تدريبية للعاملين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض.

- **دراسة (هاشم، ٢٠٢١)** استهدفت الدراسة الحالية تحديد دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تحقيق التكامل الوظيفي بجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، حيث تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتوصلت الدراسة في أهم نتائجها إلى أن مستوى دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام مع الأطفال المعرضين للخطر في تحقيق التكامل الوظيفي بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، كما يحدده الأخصائيون الاجتماعيون

بأنه متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٧)، ومع أسر الأطفال بمتوسط حسابي (٢.٠١)، ومع فريق العمل بمتوسط حسابي (٢.١٣)، بينما جاء مستوى دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام مع الأطفال المعرضين للخطر في تحقيق التكامل الوظيفي بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، كما يحدده فريق العمل بأن متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٤)، ومع أسر الأطفال بمتوسط حسابي (٢)، ومع العاملين أنفسهم بمتوسط حسابي (٢.٠٤)، وتوصلت الدراسة لتصور مقترح لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تحقيق التكامل الوظيفي بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر.

- **دراسة (الديدامونى، ٢٠٢١)** سعت تلك الدراسة الى تحديد متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر و تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من عدد (٦٧) مفردة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات حماية الطفل، وتم استخدام أداة لقياس وتحديد متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر، واوضحت نتائج الدراسة أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق الممارسة المبنية على الأدلة لتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر وهى المتطلبات المعرفية والإدارية والمهنية والمهارية، وقد طرحت الدراسة مؤشرات لوضع برنامج تدريبي للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات حماية الطفل.

- **دراسة (Putri, M.C.B., 2022)** هدفت الدراسة على زيادة وعي أفراد المجتمع بأهمية حماية الطفل وأهمية الحرص على مواصلة الأطفال في عملية التعليم حتى الوصول إلى المستوى الأعلى في التعليم، وقد اعتبرت تلك الدراسة من الدراسات الميدانية، حيث أجريت في قرية بيرباراكان، مقاطعة باغار ميرباو، ويلي سيردانج رينجنسي، سومطرة الشمالية، أندونيسيا، حيث اعتمدت على طريقة المسح المباشر حيث رصد أبحاث المكتبات مباشرة من جامعة المحمدية شمال سومطرة، وكذلك الدراسات والأبحاث المتاحة عبر الإنترنت، وأوضحت الدراسة في إطار نتائجها أنه لا يزال متوسط المعرفة بقانون حماية الأطفال منخفضاً، وأن هناك العديد من الأطفال يعاملون معاملة سيئة كأشكال العنف والاستغلال في العمل، وهذا بدوره يؤثر على الأطفال صحياً وعقلياً ونفسياً وأوصت الدراسة بضرورة الحرص على استمرارية الأطفال في التعليم وضرورة زيادة وعي المجتمع بقانون حماية الطفل.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما طرحته الدراسات السابقة الخاصة بالشراكة يتضح أهمية موضوع الشراكة كآلية لبناء جسور وقواعد الثقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لإرساء مسارات التعاون والتبادل والعمل معاً من أجل صناعة السياسات الاجتماعية التي يتم في ضوئها التخطيط للبرامج والخدمات في مجالات الرعاية الاجتماعية المتنوعة والعمل على تنفيذها في الواقع وذلك في إطار معايير الحوكمة الرشيدة سعيا الى تحقيق فاعلية وكفاءة تلك الخدمات لتحقيق الأهداف الأنمائية ، وتعد الشراكة أحد صور استثمار رأس المال الاجتماعى بالمجتمع عبر الثقة والتعاون والتبادل وشبكة للعلاقات الاجتماعية وتوظيف قواعد رأس المال الاجتماعى للارتقاء بمستوى الخدمات وخاصة في مجال حماية الطفل موضوع الدراسة الراهنة فى ظل استراتيجية مصر ٢٠٣٠ التى مهدت الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر عقد شراكات نوعية وغير تقليدية بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك من منظور أن المنظمات غير الحكومية تمثيلاً للقاعدة الرئيسية والعريضة للقطاع المدنى فى مصر وهذا يستوجب بناء الشراكة الفاعلة مع المؤسسات الحكومية من اجل أستثمار جهود التعاون فى رسم سياسات حماية الطفل و

المساهمة فى تنفيذ البرامج التى من شأنها توفير كافة الخدمات على أرض الواقع لتمكين الاطفال وحمايتهم ، ومن ناحية اخرى طرحت الدراسات السابقة المتعلقة بقضية حماية الطفل اضاءات حول أهمية قضية حماية الطفل وأهمية العمل على ايجاد السبل الكفيلة بتطويرنهج حياة الطفل من خلال أطر سياسات حماية الاطفال وتطبيق العديد من البرامج والخطط لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على حياتهم والعمل على حمايتهم من كافة مظاهر العنف أو الأذى وتلبية احتياجاتهم و دعم أسرهم في كافة مجالات الحياة اليومية، وتعد لجان حماية الطفل أحد الأليات القانونية التى تعمل على مستوى صناعة سياسات حماية الطفل كشريك فاعل ودورها البارز من خلال العمل المشترك بين كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية كأعضاء بتلك اللجان فى مجالات الحماية من أجل تفعيل البرامج والخدمات المقدمة للأطفال في مجال التعليم والصحة وغيرها من أجل منح الفرص الملائمة للتعايش فى بيئة آمنة تمكن الأطفال من اجتياز مراحل نموهم بقدر من التوازن والتكيف والأمان الذي يمنحهم فرص التمكين عبر مجموعة من الادوار التى تستهدف العلاج أو الوقاية من المشكلات التى تواجههم في مسارات حياتهم اليومية، وذلك للإرتقاء بنوعية حياتهم وتحسين نوعية حياتهم في كافة مجالات الحياة وتحقيق اندماجهم وتمكينهم في المجتمع.

ثالثا: أهمية الدراسة

١. تعد قضية حماية الطفولة من القضاية المجتمعية المهمة ، لما لها من آثار متعددة تنعكس على تقدم المجتمع، فالأطفال هم مستقبل الأمة وعمادها، ولذا يعد البحث فى ابعاد حماية الطفل وسبل صنع سياساتها من الاهم لطرح افضل السبل الممكنة لتحقيق طفولة آمنة مستقرة.
٢. تعد الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية الطفل أحد الآليات الداعمة في صنع سياسات حماية الطفل التي من شأنها تفعيل الخدمات المقدمة للطفل من أجل حمايته وتمكينه.
٣. أن سياسات حماية الطفل تمثل الإطار العام الذي يمكن من خلاله التخطيط لتفعيل خدمات حماية الطفل من اجل تحسين نوعية حياتهم ودعمهم وتمكينهم.
٤. عضوية الباحث باللجنة العامة بحماية الطفل بمحافظة الاسكندرية أتاحة الفرصة لرصد بعض الابعاد التى دفعت الباحث لدراسة آليات الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية محاولة للوصول لتصور مقترح من شانه تفعيل سبل تلك الشراكة من اجل جماية الطفل .

رابعا: اهداف الدراسة.

الهدف العام: التعرف على واقع الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل فى مصر على المستوى المحلى

الأهداف الفرعية.

١- التعرف على القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٢- رصد اساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٣- تحديد مراحل الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى.

٤- الوقوف على اشكال الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٥- تحديد المهارات المستخدمة فى تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٦- رصد المعوقات التى تواجه الشراكة بين المنظمات الاهلية والحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٧- التوصل الى المقترحات التى من شانها تفعيل آليات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

خامسا: تساؤلات الدراسة.

التساؤل العام: ما هو واقع الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل فى مصر على المستوى المحلى

االتساؤلات الفرعية.

١- ما القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٢- ما اساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٣- ما مراحل الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٤- ما اشكال الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٥- ما المهارات المستخدمة فى تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٦- ما المعوقات التى تواجه الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

٧- ما المقترحات التى من شانها تفعيل آليات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى

سادسا: مفاهيم الدراسة.

١/ مفهوم الشراكة Partnership.

الشراكة.

ولقد انبثق عن المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي نظمته الأمم المتحدة في القاهرة عام ١٩٩٤ اول نص لمفهوم الشراكة ثم توالى تردد المفهوم في الوثائق المتتالية، حيث برز بقوة في وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية التي صدق عليها أغلب دول العالم. (قنديل ، ٢٠٠٤، ص٩)، ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوم جديد طرح كصيغة جديدة لكافة العلاقات بين مختلف الكيانات على كافة المستويات حيث تستهدف هذه الصيغة تحقيق أفضل استغلال الموارد المتاحة لأطراف الشراكة بما يضمن تعظيم الفوائد لهذه الأطراف(الخواجه ، ٢٠٠٤، ص٢)، وعلى هذا فمشاركة المنظمات تعد خياراً استراتيجياً لا مفر منه في الوقت الراهن وهي مكملة لمنظومة الدولة ومنظومة العمل الأهلي، فالمنظمات لها دور أساسي في استعادة التوازن ومواجهة المشكلات.(السروجى، ٢٠٠٤، ص١٩٩)

حيث يتضمن مصطلح الشراكة السعى إلى تحديد مناطق عمل كل طرف من أطراف الشراكة، ويستند إلى عدد من القيم الأساسية أهمها التعاون، والثقة المتبادلة، والعمل المشترك بغية تحقيق أهداف مشتركة.(McQuaid, R. W,2000, p.10)

كما ان الشراكة تتطلب امتلاك كل طرف لما يطلق عليه "التنظيم الذاتي" ويعني الاستقلال التنظيمي الذي يتمتع به أطراف الشراكة وقدرة كل طرف على وضع القواعد التنظيمية الخاصة به، وتعد هذه المسألة من القضايا المحورية في العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية (Jhon ,C, 1995 ,pp:593-601)

ولذا يعرفها البعض الشراكة على أنها أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، وتعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة (سليم، ٢٠٠٥، ص ص٣٦-٣٧).

وتعرف الشراكة اجرائيا فى الدراسة الراهنة بانها: "التعاون بين الممثلين من الجهات الجكومية والمنظمات غير الحكومية كأعضاء بلجان حماية الطفل من اجل تحديد القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل و توزيع الادوار والمسئوليات القاءمة على مبدا المساواة والالتزام لصنع سياسات حماية الطفل فى مصر "

مفهوم حماية الطفلِ Child Protection:

تعد حماية الطفل احد ابعاد وعناصر منظومة الحماية الاجتماعية حيث إن الأطفال مثل البالغين لديهم الحق في الحد الأدنى من الأمن والحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق.(Unicef,2012,p.2)، وينظر الى الحماية الاجتماعية على أنها "مجموعة السياسات والبرامج تم تصميمها للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز أسواق العمل الفعالة، وتقليل تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر وانقطاع الدخل"(Asian Development Bank,2003,p:1) .

وتُعرف الحماية الاجتماعية بأنها "تدابير للتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي التي تقدمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وغيرها للحد من الفقر والضعف.(Hollmes,R.& et al,2012,p.1)

وعليه تقوم الحماية الاجتماعية المراعية للأطفال على أساس منطق الإنصاف ومعالجة العوائق الاقتصادية والاجتماعية لتمكين التوزيع العادل للموارد والمزايا للأطفال، ويعزز الاستثمار في الأطفال نموهم وتطورهم ورفاهيتهم، مما يوفر لهم الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة، كما يتضمن مفهوم حماية الطفل توفير التدابير الوقائية والاستجابة للعنف والاستغلال وسوء المعاملة ضد الأطفال.(Unicef (2006)

وتستهدف حماية الطفل منع تعرض الاطفال لسوء المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال أو العنف أو غيرها من صور الاساءة والتصدي لها (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٧، ص٦).

وتعرف حماية الطفل أجرائيا في الدراسة الراهنة بانها: "التدابير والاجراءات التى تتخذها لجان حماية الطفل والتى تتضمن حماية الاطفال من الفقر والاساءة والاهمال والعنف وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم من المخاطرذلك وفق سياسات وبرامج لجنة حماية الطفل"

مفهوم لجان حماية الطفل.

تنص المادة رقم (٩٧) لقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بأن لجان حماية الطفل "هي لجان تنشأ لحماية الطفل برئاسة المحافظة، وعضوية مديريات الأمن، والمختصين بالشئون الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وممثل عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشئون الطفولة، ومن يرى المحافظ ضرورة الاستعانة بهم، ويصدر بتشكيل اللجنة، والقرار من المحافظ، وتختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة لحماية الطفولة في المحافظة، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة. (قانون الطفل المعدل ، ٢٠٠٨، ص ص ١٧-١٨)

وتعرف لجان حماية الطفل إجرائياً فى الدراسة الراهنة بانها: "الاعضاء الممثلين من الجهات الحكومية والشخصيات العامة والمجتمع المدنى والذين يتم انتخابهم من قبل المحافظ للقيام برصد قضايا وحالات حماية الطفل واتخاذ التداير والاجراءات للتدخل سواء بالوقاية او العلاج وتوفير سبل الحماية فى ظل سياسات حماية الطفل"

سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة.

تتستند الدراسة على احد نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وهو نموذج "نيل جلبرت، هاري سبكت" Neil Gilbert & Harry Specht (1974):

وفي هذا النموذج يتم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال عدة مراحل تتمثل في:

١- **مرحلة تحديد المشكلة:** وتعتمد هذه المرحلة على تأثير القوى المختلفة المكونة للمجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو مؤسسية ومساهمة هذه الفئات في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها بقصد المطالبة بإشباعها.

٢- **مرحلة التحليل:** وتعتمد هذه المرحلة بشكل أساسي على السابقة حيث تركز على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة أو الحاجة وعدد الأفراد المتأثرين بها وخصائصهم وتاريخ ظهور المشكلة وتورها وكيفية قياسها.

٣- **مرحلة جذب الفئات المستهدفة:** عن طريق وسائل الإعلام المناسبة لهم والتي لها تأثير أكبر عليهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

٤- **مرحلة صياغة أهداف السياسة:** والتي تتم من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق للمشاركة في صياغة هذه الأهداف.

٥- **مرحلة التشريع والمساندة العامة:** وفيها يتم تشريع القرارات لدعم ومساندة المستهدفين من هذه السياسة.

٦- **مرحلة تخطيط وتصميم البرامج:** حيث تتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل وتتحدد فيها أساليب التنفيذ وتوزيع المسئوليات والتمويل اللازمة توفير لتنفيذ البرامج.

٧- **مرحلة التنفيذ والتطبيق:** ويتم فيها ترجمة البرامج إلى أعمال ومسئوليات تنفيذية يتم عنت طريقها تحقيق عائد السياسة.

٨- **مرحلة التقدير والتقويم:** حيث يتم وضع تقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها وما تحقق من أهداف كما يعطي اهتمام لعملية التغذية العكسية لتنفيذ صنع سياسة جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة.

ثامناً: الاجراءات المنهجية للدراسة.

(١) نوع الدراسة: تنتمى الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التى تهتم بوصف الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها ومتغيراتها، وتستهدف الدراسة الراهنة وصف آليات عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى.

(٢) منهج الدراسة: إعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعى عن طريق المسح الشامل لجميع أعضاء لجانحماية الطفل على مستوى محافظة الاسكندرية سواء اللجنة العامة او اللجان الفرعية بالاحياء وبلغ عدد أعضائها (١٠٠) مفردة.

(٣) أداة الدراسة.

اعتمدت الدراسة على "استمارة استبيان" من إعداد الباحث تناولت متغيرات آليات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى، وقد تم إعداد الإستبيان على النحو التالى:

أ- مرحلة جمع وصياغة العبارات: تم جمع عدد من العبارات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، حيث إعتمد الباحث على مصادر عدة وهى: الإطلاع على التراث النظرى والدراسات السابقة، كذلك المقاييس العلمية وأدوات جمع البيانات التى تناولت متغيرات الدراسة وهى:

- ❖ خصائص عينة الدراسة وتضمنت (٩) أسئلة.
- ❖ القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل
- ❖ أساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل
- ❖ المراحل التي تتم من خلالها عملية الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية بلجان حماية الطفل
- ❖ أشكال التعاون من أجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل
- ❖ المهارات التي تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل
- ❖ معوقات عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل
- ❖ مقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل

(٤) ثبات وصدق الأداة.

أ- **ثبات الأداة:** تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية للإستمارة وذلك من خلال تطبيقها ثم إعادة تطبيقها بفاصل زمنى (١٥) يوم، وعلى عينة قوامها (١١) مفردة، وبحساب معامل ثبات (ألفا كرونباخ) للدرجات النهائية للأداة ككل بلغت (٠.٨٦) مما يؤكد على ثبات الأداة والإعتماد على نتائجها.

جدول يوضح معامل الثبات للاستمارة بإستخدام معامل الفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	معامل الفا
❖ القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل	٠.٨١
❖ أساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل	٠.٨٨
❖ المراحل التي تتم من خلالها عملية الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية بلجان حماية الطفل	٠.٧٥
❖ أشكال التعاون من أجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل	٠.٨٦
❖ المهارات التي تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل	٠.٨٧
❖ معوقات عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩١
❖ مقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩١
الدرجة الكلية للاستمارة	٠.٨٦

ج- صدق الأداة.

- **الصدق الذاتى:** تم حساب الصدق الذاتى للأداة من خلال الجذر التربيعى لمعامل الثبات، وقد بلغت قيمة معامل الصدق الذاتى للاستمارة ككل (٠.٩٢) وذلك يشير إلى أن الأداة تحقق مستوى مرتفع من الصدق وبالتالى يمكن الاعتماد عليها فى التطبيق.

جدول يوضح الصدق الذاتى لأبعاد الاستمارة

متغيرات الدراسة	الصدق الذاتى
❖ القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل	٠.٩٠
❖ أساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل	٠.٩٣
❖ المراحل التي تتم من خلالها عملية الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية بلجان حماية الطفل	٠.٨٦
❖ أشكال التعاون من أجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩٢
❖ المهارات التي تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩٣
❖ معوقات عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩٥
❖ مقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل	٠.٩٥
الدرجة الكلية للاستمارة	٠.٩٢

د- تحديد مستوى المتوسط الحسابى: تم صياغة إستجابات المبحوثين فى الأداة على تدرج ثلاثى (أوافق) (أوافق إلى حد ما) (لا أوافق)، وتم تقدير الاستجابات على النحو التالى: (أوافق)= (٣)، (أوافق إلى حد ما)= (٢)، (لا أوافق)=(١).

جدول يوضح تقدير المتوسطات الحسابية

المتوسط	المستوى
❖ إذا تراوحت قيمة المتوسط أو البعد ما بين (١ - ١.٦٧)	منخفض
❖ إذا تراوحت قيمة المتوسط أو البعد ما بين (١.٦٨ - ٢.٣٤)	متوسط
❖ إذا تراوحت قيمة المتوسط أو البعد ما بين (٢.٣٥ - ٣)	مرتفع

(٥) أساليب التحليل الإحصائية:

قام الباحث باستخدام برنامج (SPSS.V.25.0) للحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية وهى: [المتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، معامل الفا كرونباخ، الصدق الذاتى، معامل ارتباط بيرسون، اختبار "T"، تحليل الإنحدار البسيط، اختبار "F"، معامل التحديد"R"].

تاسعاً: مجالات الدراسة.

(١) المجال المكانى.

❖ تم تطبيق الدراسة على اللجنة العامة لحماية الطفل بديوان عام محافظة الاسكندرية، واللجان الفرعية بالاحياء التابعة للمحافظة وهى:

حى المنتزه أول	حى المنتزه ثان	حى شرق	حى غرب
حى وسط	حى الجمرك	حى العامرية	حى برج العرب

(٢) المجال البشرى.

❖ تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع أعضاء لجان الحماية سواء باللجنة العامة أو اللجان الفرعية وبلغت عددهم (١٠٠) مفردة.

(٣) المجال الزمنى.

تم جمع البيانات ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً خلال الفترة من (٢٠٢٣/٧/١٦) وحتى (٢٠٢٣/٨/٢٥).

عاشراً: خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (١) يوضح جنس المبحوثين

المتغيرات	ك	%
أ- ذكر	٤٩	٤٩.٠
ب- أنثى	٥١	٥١.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠.٠

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن (٥١٪) من الأعضاء بلجان حماية الطفل من الإناث، بينما (٤٩٪) من الأعضاء من الذكور.

جدول رقم (٢) يوضح وظيفة اعضاء لجانة حماية الطفل

وظيفة اعضاء لجان حماية الطفل	ك	%
أخصائى اجتماعى	١٠	١٠٪
أخصائى نفسى	٩	٩٪
باحث قانونى	٢	٢٪
طبيب	٢	٢٪
اعمال حرة	٥	٥٪
رئيس وحدة فرعية	٤	٤٪
مدير مكتب رئيس الحى	٤	٤٪
مشرف خط نجدة الطفل	٢	٢٪
منسق لجان	٤	٤٪
علاقات عامة	٢	٢٪
كبير باحثين	٣	٣٪
موجه تربوى	٢	٢٪
مدير عام مشروعات تنمية	٥	٥٪
عضو فريق رعاية الطفل	٢	٢٪
أخصائى تكنولوجى	٣	٣٪
موظف بالحى	١٠	١٠٪
عضو لجنة حماية	١٦	١٦٪
مدير إدارة	١٥	١٥٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (٢) إلى الوظيفة التي يشغلها أعضاء لجان حماية الطفل بالإسكندرية حيث يُبين أن (٢٦٪) من الأعضاء يعملون موظفين بالأحياء، ويليه (١٥٪) من الأعضاء يعملون مديرين إدارات، بينما (١٠٪) من الأعضاء يعملون أخصائي اجتماعي، (٩٪) يعملون أخصائي نفسي، بينما (٥٪) يعملون بالأعمال الحرة، وبالمثل (٥٪) من الأعضاء

يعملون مديري عموم مشروعات تنموية، في حين أن (٤٪) يعملون رئيس وحدة فرعية وبذات النسبة (٤٪) من الأعضاء يعملون مديري مكتب لرؤوس الأحياء، وبذات النسبة أيضاً هناك (٤٪) يعملون منسقي لجان، بينما تبين أن (٣٪) يعملون أخصائي تكنولوجي وبذات النسبة (٣٪) من الأعضاء أيضاً يعملون كبير باحثين في حين أنه يوجد (٢٪) يعملون باحث قانونين و(٢٪) أيضاً من الأعضاء يعملون طبيب، وبذات النسبة (٢٪) من الأعضاء يعملون موجه تربوي وأخيراً (٢٪) من الأعضاء يعملون في فريق رعاية الطفل .

جدول رقم (٣) يوضح القطاع الذى ينتمى اليه اعضاء لجان حماية الطفل :-

القطاع الذى ينتمى اليه أعضاء لجان حماية الطفل	ك	%
ديوان عام المحافظة	٥	٥٪
الاحياء	٣٩	٣٩٪
التربية والتعليم	٩	٩٪
القطاع الصحى	١١	١١٪
الشباب والرياضة	٥	٥٪
التضامن الاجتماعى	٣	٣٪
خط نجدة الطفل	٢	٢٪
الجمعيات الأهلية	٢٦	٢٦٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

تشيرالمعطيات الواردة بالجدول رقم (٣) الى نوع القطاع الذي ينتمي إليه أعضاء لجان حماية الطفل أن (٣٩٪) من الأعضاء يعملون بالأحياء، و(٢٦٪) يعملون بالجمعيات الأهلية، بينما (١١٪) من الأعضاء يعملون بالقطاع الصحي و(٩٪) يعملون بقطاع التربية والتعليم، وتبين أن (٥٪) يعملون بديوان عام محافظة الإسكندرية وبالمثل (٥٪) يعملون في قطاع الشباب والرياضة، بينما يعمل (٣٪) من الأعضاء بقطاع التضامن الاجتماعي وأخيراً (٢٪) من أعضاء لجان حماية الطفل بالإسكندرية يعملون بخطة نجدة الطفل.

جدول رقم (٤) المرحلة العمرية لاعضاء لجان حماية الطفل

المرحلة العمرية	ك	%
أ- من ٢٥- أقل من ٣٠ سنة.	١	١.٠
ب- من ٣٠- أقل من ٣٥ سنة.	٧	٧.٠
ج- من ٣٥- أقل من ٤٠ سنة.	١٩	١٩.٠
د- من ٤٠- أقل من ٤٥ سنة.	٣٣	٣٣.٠
هـ- من ٤٥- أقل من ٥٥ سنة.	٢٧	٢٧.٠
و- من ٥٥ – أقل من ٦٠ سنة	٩	٩.٠
من ٦٠ سنة فاكثر	٤	٤.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠.٠

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (٤) الخاص بالمرحلة العمرية لعينة الدراسة الى أن (٣٣٪) من الأعضاء بلجان حماية الطفل تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠- أقل من ٤٥ سنة)، تلى ذلك الأعضاء الذين تقع أعمارهم ما بين (٤٥- ٥٥ سنة) وذلك بنسبة (٢٧٪)، وتلي ذلك الأعضاء الذين تقع أعمارهم ما بين (٣٥- أقل من ٤٠ سنة) وذلك بنسبة (١٩٪)ن في حين تبين أن (٩٪) من الأعضاء تقع أعمارهم ما بين (٥٥- أقل من ٦٥ سنة)، في حين أن (٧٪) من الأعضاء تقع أعمارهم ما بين

(٣٠- أقل من ٣٥ سنة) ، بينما يوجد (٤٪) من الأعضاء تقع أعمارهم في المرحلة (من ٦٠ سنة فأكثر)، وأخيراً تبين أنه يوجد (١٪) من الأعضاء في المرحلة العمرية (من ٢٥- أقل من ٣٠ سنة).

جدول رقم (٥) المؤهل الدراسى لاعضاء لجان حماية الطفل

المؤهل الدراسى	ك	%
أ- مؤهل متوسط	٦	٦.٠
ب- مؤهل فوق متوسط	٦	٦.٠
ج- مؤهل جامعى	٦٣	٦٣.٠
د- دراسات عليا	٢٥	٢٥.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠.٠

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (٥) الخاص بالمؤهل الدراسى لعينة الدراسة إلى أن (٦٣٪) حاصلون على مؤهل جامعي، وأن (٢٥٪) حاصلون على دراسات عليا وأن (٦٪) حاصلون على مؤهل متوسط، وبالمثل (٦٪) من الأعضاء الآخرين حاصلين على مؤهل فوق متوسط.

جدول رقم (٦) التخصص العلمى لاعضاء لجان حماية الطفل

االتخصص العلمى لاعضاء لجان حماية الطفل	ك	%
بكالوريوس خدمة اجتماعية	٨	٨٪
ليسانس اداب قسم اجتماع	٢	٢٪
ليسانس اداب قسم علم نفس	٩	٩٪
ليسانس حقوق	١٢	١٢٪
بكالوريوس تجارة ونظم المعلومات	١٧	١٧٪
ليسانس اداب اعلام	٩	٩٪
بكالوريوس صيدلة	١٠	١٠٪
بكلوريوس علوم وتربية قسم طبيعة وكيمياء	١	١٪
اقتصاد زراعي	١	١٪
تربية رياضية	٥	٥٪
دبلوم تجاره	١٣	١٣٪
دبلوم كيمياء حيوية تحليلية	٨	٨٪
طبيب	٥	٥٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

تبين من الجدول رقم (٦) أن (١٧٪) من الأعضاء بلجان حماية الطفل حاصلين على بكالوريوس تجارة ونظم معلومات إدارية، في حين أن (١٣٪) حاصلين على دبلوم تجارة، في حين أن (١٢٪) من أعضاء لجان حماية الطفل حاصلين على ليسانس حقوق، بينما تبين أن (١٠٪) من الأعضاء حاصلين على بكالوريوس صيدلة، و(٩٪) من الأعضاء حاصلين على ليسانس آداب إعلام، وتبين أن (٨٪) من الأعضاء حاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية وبذات النسبة (٨٪) من الأعضاء حاصلين على دبلوم كيمياء حيوية تحليلية، في حين أن (٥٪) من الأعضاء حاصلين على بكالوريوس طبن وبذات النسبة (٥٪) من الأعضاء حاصلين على بكالوريوس تربية رياضية وأخيراً تبين أن (٢٪) من الأعضاء حاصلين على ليسانس آداب قسم اجتماع.

جدول رقم (٧) مدة العضوية لاعضاء لجان حماية الطفل

مدة العضوية	ك	%
أ – ١–٣ سنوات	٤٩	٤٩.٠
ب– من ٣–٦ سنوات	١٥	١٥.٠
ج– ٦–٩ سنوات	٩	٩.٠
د – اكثر من ٩ سنوات	٢٧	٢٧.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠.٠

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (٧) الخاص بمدة العضوية لاعضاء لجان حماية الطفل الى أن (٤٩٪) من الأعضاء بلجان حماية الطفل تراوحت مدة عضويتهم ما بين (١– ٣ سنوات)، تلى ذلك أن (٢٧٪) من الأعضاء جاءت مدة عضويتهم أكثر من ٩ سنوات في حين أن (١٥٪) تراوحت مدة عضويتهم ما بين (٣– ٦ سنوات) بينما تبين أن (٩٪) من الأعضاء تراوحت مدة عضويتهم ما بين (٦– ٩ سنوات).

جدول رقم (٨) مركز الاعضاء فى لجان حماية الطفل

مركز الاعضاء فى لجان حماية الطفل	ك	%
عضو لجنة فرعية	٨٦	٨٦٪
عضو لجنة عامة	٩	٩٪
منسق لجنة حماية الطفل	٤	٤٪
سكرتير لجنة حماية الطفل	١	١٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (٨) الخاص بمركز الاعضاء فى لجان حماية الطفل إلى أن (٨٦٪) من الأعضاء بمثابة أعضاء بلجنة فرعية من لجان حماية الطفل بالإسكندرية وأن (٩٪) من الأعضاء معنية الدراسة بمثابة عضو لجنة عامة، في حين أن (٤٪) من الأعضاء بمثابة منسق لجنة حماية الطفل، و(١٪) بمثابة سكرتير لجنة حماية الطفل.

جدول رقم (٩) اختصاصات اعضاء لجان حماية الطفل (ن = ١٠٠)

اختصاصات اعضاء لجان حماية الطفل	ك	%
أ– رصد جميع حالات تعرض الطفل للطفل.	٨٨	٨٨.٠
ب– استقبال شكاوى تعرض الطفل للخطر.	٨٨	٨٨.٠
ج– التحقق من جدية الشكوى عن طريق دراسة الحالة.	٨٥	٨٥.٠
د– مقابلة أولياء أمور الطفل والاستماع إلى أقوالهم.	٨٩	٨٩.٠
هـ– تدبير آليات العلاج اللازم لجميع حالات التعرض للخطر.	٨٥	٨٥.٠
و– إعداد ورفع التقارير إلى اللجنة العامة على مستوى المحافظة.	٩١	٩١.٠
ز– الدعم والمساندة للتأكد من حصول الطفل على خدمات الحماية والرعاية.	٨٨	٨٨.٠
ح– متابعة الإجراءات التي تؤكد حصول الطفل وأسرته على الخدمة.	٨٨	٨٨.٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) الخاص باختصاصات اعضاء اللجان الفرعية لحماية الطفل انه جاء فى الترتيب الأول (اعداد ورفع التقارير الى اللجنة العامة على مستوى المحافظة) وذلك بنسبة (٩١٪) ،تلى ذلك وفى الترتيب الثانى

جاء(مقابلة اولياء امور الطفل والاستماع الى اقوالهم) وذلك بنسبة (٨٩٪) ،فى حين جاء فى الترتيب الثالث كلا من (رصد جميع حالات تعرض الطفل للخطر– استقبال شكاوى تعرض الطفل للخطر– الدعم والمساندة للتأكيد من حصول الطفل على خدمات الحماية والرعاية – متابعة الاجراءات التى تؤكد حصول الطفل وأسرته على الخدمة) وذلك بنسبة (٨٨٪) لكلا منهما على حدا، بينما جاء فى الترتيب الرابع (تدبير آليات العلاج اللازم لجميع حالات التعرض للخطر) وذلك بنسبة (٨٥٪) ، وتتفق النتائج مع دراسة **(هاشم، ٢٠٢١)** التى تؤكد على اهمية التكامل الوظيفى بلجان حماية الطفل والعمل الفريقى بين اعضاء تلك اللجان لتحقيق فاعلية تقديم الخدمات عبر ادوار واختصاصات لجان حماية الطفل من اجل تقديم الدعم والمساندة وخدمات الرعاية والحماية .

جدول رقم (١٠) يوضح القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل

م	القضايا		رتب القضايا وفقا للأولوية من وجهة نظركم								
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١	التعليم.	ك	٤٤	٢١	١٠	٨	٨	١	٥	٣	٠
		%	٤٤.٠	٢١.٠	١٠.٠	٨.٠	٨.٠	١.٠	٥.٠	٣.٠	٠.٠
٢	الصحة.	ك	٣٠	٢٧	٩	١٢	٧	٧	٤	٢	٢
		%	٣٠.٠	٠٢٧.	٩.٠	١٢.٠	٧.٠	٧.٠	٤.٠	٢.٠	٢.٠
٣	ذوي الهمم.	ك	١٩	١٠	٢١	٧	٨	٦	١١	١١	٧
		%	١٩.٠	١٠.٠	٢١.٠	٧.٠	٨.٠	٦.٠	١١.٠	١١.٠	٧.٠
٤	زواج القاصرات.	ك	١٥	٩	١٩	١٤	٩	٩	٦	١٢	٧
		%	١٥.٠	٩.٠	١٩.٠	١٤.٠	٩.٠	٩.٠	٦.٠	١٢.٠	٧.٠
٥	عمالة الأطفال.	ك	١٥	٧	١٩	١٠	٢٢	٩	٧	٨	٣
		%	١٥.٠	٧.٠	١٩.٠	١٠.٠	٢٢.٠	٩.٠	٧.٠	٨.٠	٣.٠
٦	التفكك الأسري.	ك	٢٣	١٩	١٦	٩	٥	١٧	٣	٢	٦
		%	٢٣.٠	١٩.٠	١٦.٠	٩.٠	٥.٠	١٧.٠	٣.٠	٢.٠	٦.٠
٧	استخدام الإنترنت وآثاره على الطفل.	ك	١١	١١	٥	١٠	٩	٨	٢٢	٩	١٥
		%	١١.٠	١١.٠	٥.٠	١٠.٠	٩.٠	٨.٠	٢٢.٠	٩.٠	١٥.٠
٨	العنف ضد الطفل.	ك	٤٦	١٢	١٤	٦	٤	٢	٢	١٢	٢
		%	٤٦.٠	١٢.٠	١٤.٠	٦.٠	٤.٠	٢.٠	٢.٠	١٢.٠	٢.٠
٩	التنمر ضد الطفل.	ك	١٥	١٣	٨	١٠	١١	١٠	٨	٧	١٨
		%	١٥.٠	١٣.٠	٨.٠	١٠.٠	١١.٠	١٠.٠	٨.٠	٧.٠	١٨.٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) الخاص التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل حيث جاء فى الترتيب الاول كلا من قضية العنف ضد الطفل بنسبة (٤٦٪) وقضية التعليم بنسبة (٤٤٪)، وقضية الصحة بنسبة (٣٠٪) ، وقضية التفك الاسرى بنسبة(٢٣٪)، بينما جاء فى الترتيب الثالث كلا من قضية ذو الهمم بنسبة (٢١٪) وقضية زواج القاصرات بنسبة (١٩٪) ، وفى الترتيب الخامس جاءت قضية عمالة الاطفال بنسبة (٢٢٪) ، بينما جاء فى الترتيب السابع قضية استخدام الانترنت واثاره على الطفل بنسبة (٢٢٪) ، وفى حين جاء فى الترتيب العاشر والاخير قضية التنمر ضد الطفل وبنسبة (١٨٪) ، وفى اطار تلك النتائج يتضح ان العنف ضد الاطفال هى اكثر القضايا التى تركز عليها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **(السبيعي، ٢٠٢٠)** والتى اوضحت دور وحدة الحماية الاجتماعية في الوقاية من العنف ضد الأطفال، واهمية رصد المعوقات التي تحول دون قيام وحدة الحماية الاجتماعية بدورها في مواجهة العنف ضد الأطفال، واشارت الى ضرورة التضافر بين كافة المنظمات الشريكة فى العمل من اجل حماية الطفل لمواجهة قضية العنف ضد الطفل باعتبارها من القضايا ذات الأولوية .

جدول رقم (١١) أساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل

م	العبـــارات		الاستجابات			المعالجات الإحصائية		
			أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	الوزن المرجح	الوسط الحسابى	الترتيب
١	عقد لقاءات لمناقشة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل.	ك	١٠٠	٠	٠	٣٠٠.٠٠	٣.٠٠	١
		%	١٠٠.٠	٠.٠	٠.٠			
٢	فتح قنوات الاتصال مع كافة أطراف الشراكة الداعمة لحماية الطفل من أجل تبادل المعلومات.	ك	٩٥	٤	١	٢٩٤.٠	٢.٩٤	٢
		%	٩٥.٠	٤.٠	١.٠			
٣	تبادل المكاتبات بين أطراف الشراكة لتقديم الدعم للحالات الواردة.	ك	٨٤	١٣	٣	٢٨١.٠	٢.٨١	١١
		%	٨٤.٠	١٣.٠	٣.٠			
٤	تدريب الكوادر والموارد البشرية أعضاء لجان حماية الطفل لتطوير الأداء.	ك	٩٥	٤	١	٢٩٤.٠	٢.٩٤	٤
		%	٩٥.٠	٤.٠	١.٠			
٥	تحديد الأدوار والالتزامات بين أطراف الشراكة.	ك	٩٠	١٠	٠	٢٩٠.٠	٢.٩٠	٦
		%	٩٠.٠	١٠.٠	٠.٠			
٦	تيسير وتبسيط الإجراءات لتفعيل عملية منح خدمات الدعم والمساندة للأطفال.	ك	٩٤	٦	٠	٢٩٤.٠	٢.٩٤	٢
		%	٩٤.٠	٦.٠	٠.٠			
٧	الرقابة على أداء أطراف الشراكة في مجالات حماية الطفل.	ك	٨٩	٨	٣	٢٨٦.٠	٢.٨٦	٩
		%	٨٩.٠	٨.٠	٣.٠			
٨	عقد اتفاقيات عمل لمواجهة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل.	ك	٩٠	٩	١	٢٨٩.٠	٢.٨٩	٨
		%	٩٠.٠	٩.٠	١.٠			
٩	دعوة وسائل الإعلام لكسب التأييد فيما يتعلق بقضايا حماية الطفل.	ك	٨٤	١٥	١	٢٨٣.٠	٢.٨٣	١٠
		%	٨٤.٠	١٥.٠	١.٠			
١٠	الاتصال المباشر بالمواطنين لاستطلاع آرائهم حول أنشطة لجان حماية الطفل.	ك	٧٣	٢٥	٢	٢٧١.٠	٢.٧١	١٢
		%	٧٣.٠	٢٥.٠	٢.٠			
١١	الاستعانة بالخبراء في كافة المجالات المهنية المتخصصة لتفعيل خدمات حماية الطفل.	ك	٩٢	٦	٢	٢٩٠.٠	٢.٩٠	٧
		%	٩٢.٠	٦.٠	٢.٠			
١٢	استثمار الخبرات المهنية للأعضاء بلجان حماية الطفل.	ك	٩٣	٧	٠	٢٩٣.٠	٢.٩٣	٥
		%	٩٣.٠	٧.٠	٠.٠			
	المجموع		١٠٧٩.٠	١٠٧.٠	١٤.٠	١٢٠٠.٠	القوة النسبية للبعد = (٩٦.٣٪)	
	المتوسط		٩٠.٠٨	٨.٦٩	١.٢٣	١٠٠.٠٠		
	النسبة المئوية		٩٠.٠٨	٨.٦٩	١.٢٣	١٠٠.٠٠		

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (١١) إلى: أن القوة النسبية حول هذا البعد قدرت بـ (٩٦.٣٪)، بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة، حيث أشار غالبية المبحوثين بالموافقة بنسبة (٩٠.٠٨٪)، تلى ذلك من أجابوا بـ (أوافق إلى حد ما) بنسبة (٨.٦٩) وأخيراً من أجابوا (لا أوافق) بنسبة (١.٢٣٪).

وبتحليل العبارات وترتيبها في ضوء المتوسط الحسابي والوزن المرجح جاء في الترتيب الأول عبارة "عقد لقاءات لمناقشة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل" بوزن نسبي (٣٠٠) ومتوسط حسابي (٣)، وفي الترتيب الثاني جاءت كلاً من العبارتين "فتح قنوات الاتصال مع كافة أطراف الشراكة الداعمة لحماية الطفل من أجل تبادل المعلومات"، و"تيسير وتبسيط الإجراءات لتفعيل عميل منح خدمات الدعم والمساندة للأطفال" بوزن نسبي لكل عبارة على حدا (٢٩٤) وبمتوسط حسابي (٢.٩٤) وفي الترتيب الرابع جاء عبارة "تدريب الكوادر والموارد البشرية أعضاء لجان حماية الطفل لتطوير الأداء"، وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "استثمار الخبرات المهنية للأعضاء بلجان حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩٣) ومتوسط حسابي (٢.٩٣)، وفي الترتيب السادس

جاءت عبارة "تحديد الأدوار والالتزامات بين أطراف الشراكة" بوزن مرجح (٢٩٠) وبمتوسط حسابي (٢.٩٠)، بينما جاء في الترتيب السابع عبارة (الاستعانة بالخبراء في كافة المجالات المهنية المتخصصة لتفعيل خدمات حماية الطفل "بوزن مرجح (٢٩٠) ومتوسط حسابي (٢.٩٠)، في حين جاء في الترتيب الثامن عبارة "عقد اتفاقيات عمل لمواجهة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل" بوزن مرجح (٢٨٩) وبمتوسط حسابي (٢.٨٩)، أما في الترتيب التاسع جاءت عبارة "الرقابة على أداء أطراف الشراكة في مجالات حماية الطفل"، وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة "دعوة وسائل الإعلام لكسب التأثير فيما يتعلق بقضايا حماية الطفل بوزن مرجح (٢٨٣) وبمتوسط حسابي (٢.٨٣)، أما في الترتيب الحادي عشر جاءت عبارة "تبادل المكاتبات بين أطراف الشراكة لتقديم الدعم للحالات الواردة" بوزن مرجح (٢٨١) وبمتوسط حسابي (٢.٨١) في حين جاء في الترتيب الثاني عشر والأخير جاءت عبارة "الاتصال المباشر بالمواطنين لاستطلاع آرائهم حول أنشطة لجان حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٧١) وبمتوسط حسابي (٢.٧١).

ويتضح من ذلك أهمية طرح القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل من خلال عقد اللقاءات التي تثري المناقشة حولها ودراستها والوقوف على أسبابها وإمكانية طرح الحلول الملائمة لمواجهتها ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Gabel,S.G,2014) التى تؤكد على أن أنظمة الحماية الاجتماعية المنسقة جيداً وذات التغطية الواسعة التي تشمل المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ورأس المال البشري وجهود التمكين من المرجح أن تؤدي إلى العمل التدريجي لحقوق الطفل ، وهنا يمكن أن تعمل الحماية الاجتماعية كأداة للحد من عدم المساواة، ويمكن استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة والشمولية

جدول رقم (١٢) يوضح المراحل التي تتم من خلالها عملية الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية بلجان حماية الطفل

م	العبـــارات		الاستجابات			المعالجات الإحصائية		
			اوافق	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	الوزن المرجح	الوسط الحسابى	الترتيب
١	تحديد الحاجات التي تتعلق بحماية الطفل.	ك	٩٩	١	٠	٢٩٩.٠٠	٢.٩٩	١
		%	٩٩.٠	١.٠	٠.٠			
٢	تحديد القضايا ذات للعلاقة بحماية الطفل.	ك	٩٢	٨	٠	٢٩٢.٠٠	٢.٩٢	٧
		%	٩٢.٠	٨.٠	٠.٠			
٣	تحديد البدائل المطروحة عند وضع مقترحات لجنة حماية الطفل.	ك	٩٢	٧	١	٢٩١.٠٠	٢.٩١	٨
		%	٩٢.٠	٧.٠	١.٠			
٤	تعبئة الموارد لتنفيذ خطة حماية الطفل.	ك	٩٤	٦	٠	٢٩٤.٠٠	٢.٩٤	٥
		%	٩٤.٠	٦.٠	٠.٠			
٥	تحديد الأنشطة والبرامج الخاصة بحماية الطفل لتصبح موضع التركيز.	ك	٩٦	٤	٠	٢٩٦.٠٠	٢.٩٦	٣
		%	٩٦.٠	٤.٠	٠.٠			
٦	تفعيل قنوات التواصل بين أطراف الشراكة لتنفيذ خطة حماية الطفل.	ك	٩٦	٤	٠	٢٩٦.٠٠	٢.٩٦	٣
		%	٩٦.٠	٤.٠	٠.٠			
٧	القيام بزيارات متابعة الحالات الواردة للجان حماية الطفل.	ك	٩٣	٧	٠	٢٩٣.٠٠	٢.٩٣	٦
		%	٩٣.٠	٧.٠	٠.٠			
٨	عقد مقابلات تتبعية مع مسئولي الحالات للتحقق من إمكانية تقديم خدمات المساعدة والدعم.	ك	٩٧	٣	٠	٢٩٧.٠٠	٢.٩٧	٢
		%	٩٧.٠	٣.٠	٠.٠			
٩	تقييم أداء الهيئات التنفيذية العاملة في مجال حماية الطفل.	ك	٨٧	١٠	٣	٢٨٤.٠٠	٢.٨٤	١٠
		%	٨٧.٠	١٠.٠	٣.٠			
١٠	إجراء البحوث الخاصة لتقييم أداء لجان حماية الطفل.	ك	٨٢	١٦	٢	٢٨٠.٠٠	٢.٨٠	١١
		%	٨٢.٠	١٦.٠	٢.٠			
١١	إجراء العمليات التنسيقية لاتخاذ القرارات بشأن حماية الطفل.	ك	٩٢	٧	١	٢٩١.٠٠	٢.٩١	٨
		%	٩٢.٠	٧.٠	١.٠			
المجموع			١٠٢٠.٠	٧٣.٠	٧.٠	١١٠٠.٠	القوة النسبية للبعد = (٩٧.٣٪)	
المتوسط			٩٢.٦٧	٦.٦٧	٠.٦٧	١٠٠.٠٠		
النسبة المئوية			٩٢.٦٧	٦.٦٧	٠.٦٧	١٠٠.٠٠		

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (١٢) إلى: أن القوة النسبية لاستجابة المبحوثين حول هذا البعد تحددت بـ (٩٧.٣٪)، بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة، حيث أشار غالبية المبحوثين بالموافقة نسبة (٩٢.٦٧٪)، تلى ذلك من أجابوا بـ (أوافق إلى حد ما) بنسبة (٦.٦٧٪)ن وأخيراً من أجابوا بـ (لا أوافق) بنسبة (٠.٦٧).

وبتحليل العبارات وترتيبها في ضوء المتوسط الحسابي والوزن المرجح جاء في الترتيب الأول عبارة "تحديد الحاجات التي تتعلق بحماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩٩) وبمتوسط حسابي (٢.٩٩)، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "عقد مقابلات تتبعية مع مسئولي الحالات للتحقق من إمكانية تقديم خدمات المساعدة والدعم، بوزن مرجح (٢٩٧) وبمتوسط حسابي (٢.٩٧)، وفي الترتيب الثالث جاءت كلاً من العبارتين "تفعيل قنوات التواصل بين أطراف الشراكة لتنفيذ خطة حماية الطفل"، وعبارة "تحديد الأنشطة والبرامج الخاصة لحماية الطفل لتصبح موضع التركيز" بوزن مرجح (٢٩٦) وبمتوسط حسابي (٢.٩٦) لكلاً منهما، وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "تعبئة الموارد لتنفيذ خطة حماية الطفل بوزن مرجح (٢٩٤) وبمتوسط (٢.٩٤)، وفي الترتيب

السادس جاءت عبارة "القيام بزيارات متابعة الحالات الواردة للجان حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩٣) وبمتوسط حسابي (٢.٩٣)، أما في الترتيب السابع جاءت عبارة "تحديد القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩١) وبمتوسط حسابي (٢.٩١)، بينما في الترتيب الثامن جاءت كلاً من العبارتين: "تحديد البدائل المطروحة عند وضع مقترحات لجنة حماية الطفل"، وعبارة "إجراء العمليات التنسيقية لاتخاذ القرارات بشأن حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩١) وبمتوسط حسابي (٢.٩١)، وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة "تقييم أداء الهيئات التنفيذية العاملة في مجال حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٨٤) وبمتوسط حسابي (٢.٨٤) وفي الترتيب الحادي عشر والأخير جاءت عبارة "إجراء البحوث الخاصة لتقسيم أداء لجان حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩١) وبمتوسط حسابي (٢.٩١).

ويتضح من ذلك المراحل التي تتم من خلالها عملية الشراكة، لجان حماية الطفل، واهمية التعاون فى اطار مرحلى يسهم فى انجاح الشراكة وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Sumiyana, & et al., 2022) التى أظهرت أن العلاقة التعاونية لاطر الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التى تمنح خدمات حماية الطفل تظهر عبر القيادة التكاملية التي تتميز بالانفتاح والتبادل عبر الشركات النشطة عبر تحدي القضايا وعقد اللقاءات وتحدي الانشطة والتنسيق من خلال عقد اجتماعي محدد وهذا بدوره أدى إلى تقديم أفضل للخدمات وذلك لامتلاك القدرات والموارد التي ساعدت على إنجاح فعالية برامج الشراكة.

جدول رقم (١٣) يوضح أشكال التعاون من أجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل

م	العبـــارات		الاستجابات			المعالجات الإحصائية		
			اوافق	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	الوزن المرجح	الوسط الحسابى	الترتيب
١	مناقشة القوانين الخاصة بحماية الطفل وآليات تفعيلها.	ك	٩٧	٣	٠	٢٩٧.٠٠	٢.٩٧	٢
		%	٩٧.٠	٣.٠	٠.٠			
٢	تنظيم حملات لتفعيل القرارات الصادرة عن لجنة حماية الطفل.	ك	٩٢	٨	٠	٢٩٢.٠٠	٢.٩٢	٨
		%	٩٢.٠	٨.٠	٠.٠			
٣	متابعة أداء الهيئات الداعمة من أجل تحقيق سياسات حماية الطفل.	ك	٩٠	٩	١	٢٨٩.٠٠	٢.٨٩	١٠
		%	٩٠.٠	٩.٠	١.٠			
٤	مناقشة البدائل المقترحة مع الأجهزة المعنية بحماية الطفل.	ك	٨٨	١٢	٠	٢٨٨.٠٠	٢.٨٨	١١
		%	٨٨.٠	١٢.٠	٠.٠			
٥	إثارة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل وتوعية الرأي العام بها.	ك	٩٤	٦	٠	٢٩٤.٠٠	٢.٩٤	٦
		%	٩٤.٠	٦.٠	٠.٠			
٦	التعبير عن حاجات ومشكلات الطفل من خلال استطلاع آراء المتخصصين.	ك	٩٣	٦	١	٢٩٢.٠٠	٢.٩٢	٩
		%	٩٣.٠	٦.٠	١.٠			
٧	إصدار التوصيات الخاصة بلجنة حماية الطفل ومتابعة تنفيذها.	ك	٩٧	٣	٠	٢٩٧.٠٠	٢.٩٧	١
		%	٩٧.٠	٣.٠	٠.٠			
٨	عقد الدورات التدريبية الخاصة بتفعيل أداء أعضاء لجان حماية الطفل.	ك	٩٤	٦	٠	٢٩٤.٠٠	٢.٩٤	٥
		%	٩٤.٠	٦.٠	٠.٠			
٩	إتاحة التعاون الفني في تناول حالات الأطفال بلجنة حماية الطفل.	ك	٩٤	٥	١	٢٩٣.٠٠	٢.٩٣	٧
		%	٩٤.٠	٥.٠	١.٠			
١٠	تفعيل سبل آليات التعاون التكنولوجي لتيسير أعمال لجنة حماية الطفل.	ك	٩٥	٥	٠	٢٩٥.٠٠	٢.٩٥	٤
		%	٩٥.٠	٥.٠	٠.٠			
١١	حشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق أهداف لجان حماية الطفل.	ك	٩٦	٤	٠	٢٩٦.٠٠	٢.٩٦	٣
		%	٩٦.٠	٤.٠	٠.٠			
	المجموع		**١٠٣٠.٠**	**٦٧.٠**	**٣.٠**	**١١٠٠.٠**	**القوة النسبية للبعد = (٩٧.٦٧٪)**	
	المتوسط		**٩٣.٨٣**	**٥.٩٢**	**٠.٢٥**	**١٠٠.٠٠**		
	النسبة المئوية		**٩٣.٨٣**	**٥.٩٢**	**٠.٢٥**	**١٠٠.٠٠**		

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (١٣) الخاص باشكال التعاون من اجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل إلى: أن القوة النسبية لاستجابات المبحوثين حول هذا البعد قدرت بـ (٩٧.٦٧٪)، بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة حيث أشار غالبية المبحوثين بالموافقة بنسبة (٩٣.٨٣٪)، تلى ذلك من أجابوا بـ (أوافق إلى حد ما) بنسبة (٥.٩٢٪)، وأخيراً من أجابوا بـ (لا أوافق) بنسبة (٠.٢٥).

وبتحليل العبارات وترتيبها في ضوء المتوسط الحسابي والوزن المرجح جاء في الترتيب الأول عبارة "إصدار التوصيات الخاصة بلجنة حماية الطفل ومتابعة تنفيذها" بوزن نسبي (٢٩٧) ومتوسط حسابي (٢.٩٧) وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "مناقشة القوانين الخاصة بحماية الطفل وآليات تفعيلها".

وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "حشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق أهداف لجان حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٩٦) ومتوسط حسابي (٢.٩٦)، أما في الترتيب الرابع فقد جاءت عبارة "تفعيل سبل آليات التعاون التكنولوجي لتيسير أعمال لجنة حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٩٥) ومتوسط حسابي (٢.٩٥)، أما في الترتيب الخامس جاءت عبارة "عقد الدورات التدريبية

الخاصة بتفعيل أداء أعضاء لجان حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٩٤) وبمتوسط حسابي (٢.٩٤)، أما في الترتيب السادس جاءت عبارة "إثارة القضايا ذات العلاقة بحماية الطفل وتوعية الرأي العام بها" بون نسبي (٢٩٤) وبمتوسط حسابي (٢.٩٤).

وفي الترتيب السابع جاءت عبارة "إتاحة التعاون الفني في تناول حالات الأطفال بجنة حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٩٣) وبمتوسط حسابي (٢.٩٣)، وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة "تنظيم حملات لتفعيل القرارات الصادرة عن لجنة حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٩٢) وبمتوسط حسابي (٢.٩٢)، وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة "التعبير عن حاجات ومشكلات الطفل من خلال استطلاع آراء المتخصصين بوزن نسبي (٢٩٢) وبمتوسط حسابي (٢.٩٢).

أما في الترتيب العاشر جاءت عبارة "متابعة أداء الهيئات الداعمة من أجل تحقيق سياسات حماية الطفل بوزن نسبي (٢٨٩) وبمتوسط حسابي (٢.٨٩).

وفي الترتيب الحادي عشر جاءت عبارة "مناقشة للبدائل المقترحة مع الأجهزة المعنية بحماية الطفل" بوزن نسبي (٢٨٨) وبمتوسط حسابي (٢.٨٨).ويتضح من ذلك أهمية التعاون من اجل تحقيق الشراكة فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية للاطفال ويؤكد ذلك نتائج دراسة (Bogdanova, E & Bindman ,E. , 2016) إن تعاون الدولة مع المنظمات غير الحكومية يعتبر ضروة لتفعيل الشراكة في مجال رعاية الأطفال ويثرى هذا التعاون تحديد المقترحات والتوصيات الخاصة بحماية الطفل ، وفى اطار ذات السياق تشير نتائج دراسة (أحمد ، ٢٠٢١) أن للشراكة المجتمعية فى صناعة سياسات الحماية الاجتماعية دور هام في تحقيق إتاحة الخدمات الاجتماعية عبر توفير تلك الخدمات والتعريف بها ومقابلتها للاحتياجات الأساسية، كذلك دورها الهام في تحقيق كفاية الخدمات الاجتماعية

جدول رقم (١٤) يوضح المهارات التي تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل

م	العبـــارات		رتب المهارات من وجهة نظركم									
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	مهارة التفاوض.	ك	١٨	١٧	١٥	٩	٣	١٧	٦	١١	١	٣
		%	١٨.٠	١٧.٠	١٥.٠	٩.٠	٣.٠	١٧.٠	٦.٠	١١.٠	١.٠	٣.٠
٢	مهارة العمل الفريقي.	ك	٣٨	١٠	١٣	١٠	٤	٤	١٢	٤	٤	١
		%	٣٨.٠	١٠.٠	١٣.٠	١٠.٠	٤.٠	٤.٠	١٢.٠	٤.٠	٤.٠	١.٠
٣	مهارة إدارة الحوار.	ك	١٧	١٧	٢٣	٧	١٤	٩	٤	٦	٣	٠
		%	١٧.٠	١٧.٠	٢٣.٠	٧.٠	١٤.٠	٩.٠	٤.٠	٦.٠	٣.٠	٠.٠
٤	مهارة صنع واتخاذ القرار.	ك	١٦	١٣	١٣	١٤	٧	٧	٥	١٢	٨	٥
		%	١٦.٠	١٣.٠	١٣.٠	١٤.٠	٧.٠	٧.٠	٥.٠	١٢.٠	٨.٠	٥.٠
٥	مهارة إدارة المناقشات.	ك	١٥	١٨	١٦	١١	١٠	٧	١١	٤	٥	٣
		%	١٥.٠	١٨.٠	١٦.٠	١١.٠	١٠.٠	٧.٠	١١.٠	٤.٠	٥.٠	٣.٠
٦	مهارة دراسة الحالة.	ك	٤٤	١٧	٥	٢	٩	٧	٦	٣	٢	٥
		%	٤٤.٠	١٧.٠	٥.٠	٢.٠	٩.٠	٧.٠	٦.٠	٣.٠	٢.٠	٥.٠
٧	مهارة حل المشكلة.	ك	٢٤	١١	١٤	٩	٩	١٠	٧	٧	٨	١
		%	٢٤.٠	١١.٠	١٤.٠	٩.٠	٩.٠	١٠.٠	٧.٠	٧.٠	٨.٠	١.٠
٨	مهارة التمكين.	ك	١٣	١١	٤	٦	٤	٦	١٥	١٨	١٥	٨
		%	١٣.٠	١١.٠	٤.٠	٦.٠	٤.٠	٦.٠	١٥.٠	١٨.٠	١٥.٠	٨.٠
٩	مهارة تحديد الأهداف.	ك	٣٤	٢٠	٨	٥	١١	٣	٢	٣	١٢	٢
		%	٣٤.٠	٢٠.٠	٨.٠	٥.٠	١١.٠	٣.٠	٢.٠	٣.٠	١٢.٠	٢.٠
١٠	مهارة التقويم.	ك	٢٠	٨	٧	٣	٥	٣	٠	١	١٥	٣٨
		%	٢٠.٠	٨.٠	٧.٠	٣.٠	٥.٠	٣.٠	٠.٠	١.٠	١٥.٠	٣٨.٠

يتضح من الجدول رقم (١٤) الخاص بالمهارات التى تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل انه جاء فى الترتيب الاول كلا من مهارة دراسة الحالة بنسبة(٤٤٪) ، ومهارة العمل الفريقى بنسبة (٣٨٪) ، ومهارة تحديد الاهداف بنسبة (٣٤٪) ، ومهارة حل المشكلة بنسبة (٢٤٪) ومهارة التفاوض بنسبة (١٨٪) ، ومهارة صنع واتخاذ القرار بنسبة (١٦٪) ، فى حين جاء فى الترتيب الثانى كلا من مهارة ادارة الحوار ومهارة ادارة المناقشات بنسبة (١٨٪) لكلا منهما على حدا ، وفى الترتيب الثامن جاءت مهارة التمكين بنسبة (١٨٪) ، بينما جاء فى الترتيب العاشر مهارة التقويم بنسبة (٣٨٪) ، وفى اطار ذلك يتضح اهمية دراسة الحالة للوقوف على ابعاد المشكلة المتعلقة بالطفل وضرورة توفر تلك المهارة باعتبارها احد المهارات الاساسية للتعامل مع حالات الاطفال بلجان حماية الطفل ويتفق ذلك مع جاء فى دراسة (**ذكرى ، ٢٠٢١**) حيث تشير الى ان دراسة الخالة هى عملية تعاونية مع العملاء لتوفير الخدمات الملائمة عبر استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية وتدعيم أهداف الاطفال بدرجة من الامان والواقعية والاستمرارية .

جدول رقم (١٥) معوقات عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل

م	العبـــارات		الاستجابات			المعالجات الإحصائية		
			اوافق	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	الوزن المرجح	الوسط الحسابى	الترتيب
١	غياب الوعي بأهمية الشراكة من أجل حماية الطفل.	ك	٧٦	١١	١٣	٢٦٣.٠٠	٢.٦٣	١
		%	٧٦.٠	١١.٠	١٣.٠			
٢	ضعف التنسيق بين لجان حماية الطفل وبعض الجهات المعنية بحماية الطفل.	ك	٥١	٢٥	٢٤	٢٢٧.٠٠	٢.٢٧	٧
		%	٥١.٠	٢٥.٠	٢٤.٠			
٣	ضعف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برامج حماية الطفل.	ك	٦٧	٢٠	١٣	٢٥٤.٠٠	٢.٥٤	٤
		%	٦٧.٠	٢٠.٠	١٣.٠			
٤	صعوبة تدبير التمويل اللازم لتنفيذ بعض أنشطة لجان حماية الطفل.	ك	٧٧	٩	١٤	٢٦٣.٠٠	٢.٦٣	٢
		%	٧٧.٠	٩.٠	١٤.٠			
٥	تحيز بعض أعضاء لجان حماية الطفل نحو أنشطة وبرامج محددة.	ك	٤٣	٢١	٣٦	٢٠٧.٠٠	٢.٠٧	١٠
		%	٤٣.٠	٢١.٠	٣٦.٠			
٦	عدم وضوح أهداف الشراكة لأعضاء لجان حماية الطفل.	ك	٥٠	١٧	٣٣	٢١٧.٠٠	٢.١٧	٩
		%	٥٠.٠	١٧.٠	٣٣.٠			
٧	عدم توافر قاعدة بيانات لدعم آليات العمل بلجان حماية الطفل.	ك	٥٢	١٨	٣٠	٢٢٢.٠٠	٢.٢٢	٨
		%	٥٢.٠	١٨.٠	٣٠.٠			
٨	غلبة الطابع الروتيني على بعض أعمال لجان حماية الطفل.	ك	٥٦	٢٣	٢١	٢٣٥.٠٠	٢.٣٥	٦
		%	٥٦.٠	٢٣.٠	٢١.٠			
٩	افتقار الإعلام عن أهداف وأنشطة اللجان بوسائل الإعلام.	ك	٦٩	١٩	١٢	٢٥٧.٠٠	٢.٥٧	٣
		%	٦٩.٠	١٩.٠	١٢.٠			
١٠	قصور التعاون من جانب بعض الأجهزة في تحقيق استمرارية متابعة الحالات وعمل لجان الحماية.	ك	٥٨	٢٤	١٨	٢٤٠.٠٠	٢.٤٠	٥
		%	٥٨.٠	٢٤.٠	١٨.٠			
	المجموع		٥٩٩.٠	١٨٧.٠	٢١٤.٠	١٠٠٠.٠	القوة النسبية للبعد = (٧٩.٦٧٪)	
	المتوسط		٥٩.٩٠	١٨.٧٠	٢١.٤٠	١٠٠.٠٠		
	النسبة المئوية		٥٩.٩٠	١٨.٧٠	٢١.٤٠	١٠٠.٠٠		

تشيرالمعطيات الواردة بالجدول رقم (١٥) الخاص بمعوقات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل إلى: أن القوة النسبية لاستجابة المبحوثين حول هذا البعد قدرت بـ (٧٩.٦٧٪) مما يشير إلى قوة نسبية، حيث أشار غالبية المبحوثين بالموافقة بنسبة (٥٩.٩٪)، تلى ذلك من أجابوا (أوافق إلى حد ما) بنسبة (١٨.٧٪)، وأخيراً من أجابوا (لا أوافق) بنسبة (٢١.٤٪).

وبتحليل العبارات وترتيبها في ضوء المتوسط الحسابي والوزن المرجح جاء في الترتيب الأول عبارة "غياب الوعي بأهمية الشراكة من أجل حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٦٣) وبمتوسط (٢٦.٣)، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "صعوبة تدبير التمويل اللازم لتنفيذ بعض أنشطة لجان حماية الطفل" بوزن نسبي (٢٦٣) وبمتوسط حسابي (٢.٦٣)، أما في الترتيب الثالث فقد جاءت عبارة "افتقار الإعلام عن أهداف وأنشطة اللجان بوسائل الإعلام" بوزن نسبي مرجح (٢٥٧) وبمتوسط حسابي (٢.٥٧)، أما في الترتيب الرابع جاءت عبارة "ضعف الموارد البشرية لتنفيذ برامج حماية الطفل "بوزن مرجح (٢٥٤) وبمتوسط حسابي (٢.٥٤)، أما في الترتيب الخامس فقد جاءت عبارة "قصور التعاون من جانب بعض الأجهزة في تحقيق استمرارية متابعة الحالات وعمل لجان الحماية بوزن نسبي مرجح (٢٤٠) وبمتوسط حسابي (٢.٤٠).

أما في الترتيب السادس جاءت عبارة "أغلبية الطابع الروتيني على بعض أعمال لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٣٥) وبمتوسط حسابي (٢.٣٥).

أما في الترتيب السابع فقد جاءت عبارة "ضعف التنسيق بين لجان حماية الطفل وبعض الجهات المعنية بحماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٢٧) وبمتوسط حسابي (٢.٢٧)، أما في الترتيب الثامن فقد جاءت عبارة "عدم توافر قاعدة بيانات لدعم آليات العمل بلجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٢٢) وبمتوسط حسابي (٢.٢٢)، وأما في الترتيب التاسع فقد جاءت عبارة "عدم وضوح أهداف الشراكة لأعضاء لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢١٧) وبمتوسط حسابي (٢.١٧)، أما في الترتيب العاشر جاءت عبارة "تحيز بعض أعضاء لجان حماية الطفل نحو أنشطة وبرامج محددة" بوزن نسبي مرجح (٢٠٧) وبمتوسط حسابي (٢.٠٧).

ويتضح من ذلك ان غياب الوعى باهمية الشراكة كآلية فاعلة فى حماية الطفل يعتبر من اول المعوقات التى تواجه الشراكة بين المنظات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل وهذا يتطلب العمل على تنمية الوعى المجتمعى باهمية تكوين اطر الشراكة واهميتها كآلية فاعلة فى حماية الطفل ، وهذا يتفق مع ماطرحته دراسة **(القضيبى،٢٠١٢)** حيث اوصت فى مقترحاتها ضرورة وجود آليات واضحة من شانها نشر ثقافة الشراكة المجتمعية وزيادة الوعى باهميتها ونتائجها الايجابية .

جدول رقم (١٦) مقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل

م	العبـــارات		الاستجابات			المعالجات الإحصائية		
			اوافق	اوافق إلى حد ما	لا اوافق	الوزن المرجح	الوسط الحسابى	الترتيب
١	تفعيل آليات التعاون بين كافة الأجهزة المختصة لتحقيق أهداف لجان حماية الطفل.	ك	٩٩	١	٠	٢٩٩.٠٠	٢.٩٩	١
		%	٩٩.٠	١.٠	٠.٠			
٢	توفير الدعم المالي اللازم لتحقيق أهداف لجنة حماية الطفل.	ك	٩٤	٥	١	٢٩٣.٠٠	٢.٩٣	٨
		%	٩٤.٠	٥.٠	١.٠			
٣	نشر الوعي بأهمية لجنة حماية الطفل وأهدافها	ك	٩٨	٢	٠	٢٩٨.٠٠	٢.٩٨	٢
		%	٩٨.٠	٢.٠	٠.٠			
٤	بناء قدرات أعضاء لجان حماية الطفل.	ك	٩٤	٤	٢	٢٩٢.٠٠	٢.٩٢	٩
		%	٩٤.٠	٤.٠	٢.٠			
٥	توسيع نطاق الشراكة والتحالفات بين لجنة حماية الطفل والمنظمات المعنية.	ك	٩٥	٤	١	٢٩٤.٠٠	٢.٩٤	٤
		%	٩٥.٠	٤.٠	١.٠			
٦	توفير منظومة معلوماتية لتيسير أعمال لجان حماية الطفل.	ك	٩٣	٧	٠	٢٩٣.٠٠	٢.٩٣	٥
		%	٩٣.٠	٧.٠	٠.٠			
٧		ك	٩٣	٧	٠		٢.٩٣	٥

	التوسع في استخدام أجهزة الإعلام للتوعية بقضايا حماية الطفل ودور اللجان في التعامل معها.	%	٩٣.٠	٧.٠	٠.٠	٢٩٣.٠٠		
٨	تشجيع انضمام القطاع الخاص بلجان حماية الطفل لدعم أنشطتها.	ك	٨٨	١١	١	٢٨٧.٠٠	٢.٨٧	١٠
		%	٨٨.٠	١١.٠	١.٠			
٩	التنسيق الرأسي والأفقي بين لجان حماية الطفل على مستوى المحافظة.	ك	٩٣	٧	٠	٢٩٣.٠٠	٢.٩٣	٥
		%	٩٣.٠	٧.٠	٠.٠			
١٠	تذليل الإجراءات الروتينية التي قد تواجه أعمال لجان حماية الطفل.	ك	٩٦	٤	٠	٢٩٦.٠٠	٢.٩٦	٣
		%	٩٦.٠	٤.٠	٠.٠			
	المجموع		٩٤٣.٠	٥٢.٠	٥.٠	١٠٠٠.٠	القوة النسبية للبعد = (٩٨.٠٪)	
	المتوسط		٩٤.٣٠	٥.٢٠	٠.٥٠	١٠٠.٠٠		
	النسبة المئوية		٩٤.٣٠	٥.٢٠	٠.٥٠	١٠٠.٠٠		

تشيرالمعطيات الواردة بالجدول رقم (١٦) الخاص بمقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكوميةوغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل إلى: أن القوة النسبية لاستجابة المبحوثين حول هذا البعد قدرت بـ (٩٨٪)، بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة، حيث أشار غالبية المبحوثين بالموافقة بنسبة (٩٤.٣٠٪) تلى ذلك من أجابوا (أوافق إلى حد ما) وبنسبة (٥.٢٠٪) وأخيراً من أجابوا (لا أوافق) بنسبة (٠.٥٠)

وبتحليل العبارات وترتيبها في ضوء المتوسط الحسابي والوزن المرجح جاءت في الترتيب الأول "تفعيل آليات التعاون بين الأجهزة المختصة لتحقيق أهداف لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٩٩)، وبمتوسط حسابي (٢.٩٩) وفي الترتيب الثاني عبارة "نشر الوعي بأهمية لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٩٨)، وبمتوسط حسابي (٢.٩٨) في حين جاءت في الترتيب الثالث عبارة "تذليل الإجراءات الروتينية التي قد تواجه أعمال لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٩٦) وبمتوسط حسابي (٢.٩٦)، أما في الترتيب الرابع جاءت عبارة "توسيع نطاق الشراكة والتحالفات بين لجنة حماية الطفل والمنظمات المعنية" بوزن نسبي مرجح (٢٩٤) وبمتوسط حسابي (٢.٩٤)ن في حين جاء في الترتيب الخامس جاءت كلاً من العبارات التالية: "توفير منظومة معلوماتية لتسيير أعمال لجان حماية الطفل"، وعبارة "التوسع في استخدام أجهزة الإعلام للتوعية بقضايا حماية الطفل ودور اللجان في التعامل معها"، و"التنسيق الرأسي والأفقي بين لجان حماية الطفل على مستوى المحافظة" بوزن مرجح (٢٩٦) وبمتوسط حسابي (٢.٩٦) لكل عبارة على حدا.

وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة "توفير الدعم المالي اللازم لتحقيق أهداف لجنة حماية الطفل" بوزن مرجح (٢٩٣) وبمتوسط حسابي (٢.٩٣)، وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة "بناء قدرات أعضاء لجان حماية الطفل" بوزن نسبي مرجح (٢٩٢) وبمتوسط حسابي (٢.٩٢) وفي الترتيب العاشر والأخير جاءت عبارة "تشجيع انضمام القطاع الخاص إلى لجان حماية الطفل لدعم أنشطتها" بوزن نسبي مرجح (٢٨٧) وبمتوسط (٢.٨٧).

وفى اطار الطرح السابق فقد تعد المفترحات لتفعيل الشراكة فى صنع سياسات حماية الاطفال موجهات لتفعيل تلك الشراكة من الارتقاء بمستوى الخدمات الداعمية لحماية الاطفال عبر صنع سياسات الحماية الاجتماعية لتفعيل منظومة الخدمات بكافة اشكالها ويتفق مع ذلك نتائج دراسة (أحمد ، ٢٠٢١) حيث طرحت بعض المقترحات لتفعيل دور الشراكة المجتمعية ومنها اهمية تطوير الخدمات والدراسة المستمرة للاحتياجات و إيجاد خدمات جديدة والاهتمام بمشروعات تحسين الموارد المالية و تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات، كما تؤكد نتائج دراسة (Wessells,M.G. , 2015)، أن هناك حاجة إلى دعم الثقة بين الجهود الحكومية وغير الحكومية في شأن العمل من أجل حماية الطفل، وأن مشاركة المواطنين في برامج الحماية يمنحهم

الإحساس بالملكية للخدمات الرسمية وشعوراً بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرسميين، وهذا المدخل التصاعدي يدعم الموائمة بين الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل دعم برامج حماية الطفل .

حادى عشر: النتائج العامة للدراسة.

١) النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة.

- غالبية المبحوثين من الإناث بنسبة (٥١٪).
- أعلي نسبة من المبحوثين لعينة الدراسة يعملون موظفون بالأحياء بنسبة (٢٦٪).
- أعلي نسبة من المبحوثين لعينة الدراسة أعمارهم تنحصر ما بين (٤٠- أقل من ٤٥ سنة) وبنسبة (٣٣٪).
- غالبية المبحوثين لعينة الدراسة حاصلين على مؤهل جامعي وبنسبة (١٣٪).
- أعلى نسبة من المبحوثين لعينة حاصلين على بكالوريوس تجارة ونظم المعلومات وذلك بنسبة (١٧٪).
- أعلي نسبة من المبحوثين لعينة الدراسة تتراوح مدة عضويتهم بلجنة حماية الطفل ما بين (١-٣ سنوات) وذلك بنسبة (٤٩٪).
- غالبية المبحوثين بعينة الدراسة يمثلون كأعضاء باللجان الفرعية لحماية الطفل وذلك بنسبة (٨٦٪).

٢) النتائج الخاصة بالإجابة على تساؤلات الدراسة.

- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بالقضايا التي تركز عليها الشركة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل أن قضية العنف ضد الطفل جاءت في الترتيب الأول وبنسبة (٤٦٪).
- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بأساليب تنفيذ الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل بلجان حماية الطفل أن القوة النسبة لإستجابة المبحوثين قدرت بـ(٩٦.٣٪) بما يشير إلى قوة نسبة مرتفعة.
- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بأشكال التعاون من أجل تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل أن القوة النسبة لإستجابة المبحوثين قدرت بـ(٩٧.٦٧٪) بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة.
- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بالمهارات التي تتطلبها الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في وضع سياسات حماية الطفل أنه جاء في الترتيب الأول كلاً من مهارة دراسة الحالة بنسبة (٤٤٪)، ومهارة العمل الفريقي بنسبة (٣٨٪)، ومهارة تحديد الأهداف بنسبة (٣٤٪)، ومهارة حل المشكلة بنسبة (٢٤٪)، ومهارة التفاوض بنسبة (١٨٪)، ومهارة صنع وإتخاذ القرار بنسبة (١٦٪).
- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بمعوقات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل أن القوة النسبة لإستجابة المبحوثين قدرته بـ(٧٩.٦٧٪) مما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة.
- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بمقترحات تفعيل عملية الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل أن القوة النسبة لإستجابات المبحوثين قدرت بـ(٩٨٪) بما يشير إلى قوة نسبية مرتفعة.

ثانى عشر تصور مقترح لتفعيل دور لجان حماية الطفل في تعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل على المستوي المجتمع

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج، وما تضمنته من اطاراً نظرياً متعلق بمتغيراتها حول طبيعة الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع سياسات حماية الطفل ودور لجان حماية الطفل على المستوى المحلى ثم صياغة عناصر التصور المفتوح على النحو التالى:

(١) أهداف التصور المفترح.

- تحديد أبعاد الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى صنع سياسات حماية الطفل على المستوى المحلى.
- تحديد الآليات المهنية المرتبطة بتفعيل الشراكة كموجه في صنع سياسات حماية الطفل من (مراحل / استراتيجيات / مهارات / أدوات).
- وضع مؤشرات مستقبليه لتفعيل الشراكة فى صنع سياسات حماية الطفل.

(٢) الآليات المهية المرتبطة بتفعيل الشراكة:

- المراحل وتتضمن (تحديد المشكلة / تحليل المشكلة / جذب الفئات المستهدفه / صياغة أهداف السياسة / التشريع / تخطيط وتصميم البرامج/ االتنفيذ/ المتابعة / الحقوق).
- الاستراتجيات (التفاوض / المشاركة / الاتصال / التضامن).
- المهارات (مهارات الاتصال الفعال / إدارة الحوار / العمل الفريقي / الاستخدام الأمثل للموارد/ التقويم – صنع القرار / تحديد الإحتياجات / تحديد الأهداف) .
- الأدوات (المقابلات / الاجتماعات / دراسة الحالة / الزيارات الميدانية).

(٣) المشاركون في صنع سياسات حماية الطفل

- الفئات المستهدفه (الأطفال)
- الخبراء
- بناء القوة فى الجمع سواء الطبيعة أو الرسمية.
- المسئولين الرسميين فى كافة القطاعات المرتبطة بمجال رعاية الطفولة / التنفيذيون.
- علماء الدين
- الأجهزة التشريعية.
- الاخصائيون الاجتماعيون .

(٤) مؤشرات مستقبلة لتفعيل آليات الشراكة:

- إجراء البحوث والدراسات التى تسهم فى الوقوف على الواقع الفعلى لحجم مشكلات الأطفال.

- صياغة توصيات علمية رصينة توضع أمام صانعى السياسات والمشاركون فيها لتعديل أو اقتراح سياسات بديله.
- التحديد الدقيق لحجم متطلبات واحتياجات الأطفال من خلال مؤشرات كمية وكيفية بما يسهم فى صنع سياسات حماية الطفل .
- مراعاة البعد القيمي والثقافى والتشريعي السائد بالمجتمع والمرتبط بقضايا حماية الطفل.
- تنوع خبرات المشاركين في صنع سياسات حماية الطفل والعمل على تكامل أدوارهم ومشاركتهم بفعالية في صنع تلك السياسات.
- اتاحة الفرصه للمشاركة الشعبية فى صنع السياسات.
- تطوير اللوائح والقوانين والتشريعات بما يتواكب مع الاحتياجات الفعليه للأطفال في ضوء المتغيرات المستحدثة والتي لها تأثيرعلى الأطفال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

- أحمد، وهدان (٢٠٠٤) اتجاهات التغير في تشريعات الأطفال الصغار المعرضين للانحراف، المجلة الجنائية القومية، العدد السابع والأربعون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة
- أحمد، السيد علي عثمان (٢٠٢١). الشراكة المجتمعية كمدخل لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد (٢٤) ، العدد (٥) ، جامعة الفيوم.
- جبريل ، ثريا عبد الرؤوف (١٩٩٧) نحو رعاية اجتماعية متكاملة للأسرة والطفولة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠٢٠) الكتاب السنوي: تقريرات عام ٢٠٢٠، مطبعة الأهرام، القاهرة
- الخواجة ، السيد (٢٠٠٤) الشراكة والتنمية، مؤتمر الشراكة والتنمية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة
- الديداموني، سامي محمد (٢٠٢١). متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية،المجلد (٢٤)، العدد (٢) ، جامعة الفيوم
- ذكرى ، هناء ثروت (٢٠٢١). المعوقات التى تواجه الممارسين عند أستخدام نموذج ادارة الحالة مع لجان حماية الاطفال المعرضين للخطر، دراسة وصفية من منظور خدمة الفرد، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية ، العدد (١٥)
- السبيعي، سعد بن فهد الصيفي (٢٠٢٠). دور وحدة الحماية الاجتماعية في مواجهة العنف ضد الأطفال "دراسة ميدانية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السادس عشر
- السروجي، طلعت السروجى (٢٠٠٤) السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة
- سليم، محمد الأصمعي محروس (٢٠٠٥). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة
- سليمان ، منال كمال (٢٠١٩) آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، المجلد (٦١) ، العدد (٤)
- قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦، اصدار قانون الطفل والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٢٤) ، مكررا فى ١٥يونيو ٢٠٠٨
- القضيبى ، فوزية بنت محمد (٢٠٢١). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد (٢٧) ، الجزء الثانى
- قنديل، امانى (٢٠٠٤) تطوير مؤسسات المجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة
- المجلس القومي للأمومة والطفولة (٢٠٠٨) وثيقة إعلان الطفل (حماية الطفل ورعايته)، القاهرة
- المجلس القومي للأمومة والطفولة: وثيقة إعلان الطفل (٢٠٠٠– ٢٠١٠) عقد لحماية الطفل ورعايته، القاهرة، ٢٠٠٠
- المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠١٧). الدليل الإجرائي للعمل مع الأطفال المعرضين للخطر، الكتيب الأول، النظام الوطني لحماية الأطفال المعرضين للخطر في مصر، القاهرة، المجلس القومي للطفولة والأمومة

- مدحت أبو النصر(٢٠٠٨) مشكلة أطفال بلا مأوى دراسات وبحوث، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة.
- منظمة اليونيسيف (٢٠٠٩) تقرير وضع الأطفال في عالم الطفولة المهددة، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأردن
- هاشم، صفاء فضل (٢٠٢١). دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تحقيق التكامل الوظيفي بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد(٤٥)، الجزء الأول
- الهرميل، نها ممدوح مصطفى (٢٠١٩). المنظمات غير الحكومية وتنمية راس المال الاجتماعي لتنمية قيم المواطنة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد(١٧)، العدد(١٧)، جامعة الفيوم

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Asian Development Bank (2003). Social Protection: Our Framework: Policies and Strategies, p:1.
- Asio, J.M., Bayucca, S.A. & Jimenez, E.C. (2020). Child Protection Policy Awareness of Teachers and Responsiveness of the School: Their Relationship and Implications, International Journal of Education, Vol.(9), No.(1), PP.1-10 .
- Bogdanova,E & Bindman,E. (2016). NGOs, Policy Entrepreneurship and Child Protection in Russia: Pikalls and Prospects for Civil society, Demokratzatisya: The Journal of Post- Soviet Democratization, Vol.(24), Issue (2), PP.143- 171 .
- Ejaz,I.,Shaikh,B.I & Rizvi,N. (2011). NGos and government partnership for health systems strengthening: Aqualitative study presenting viewpoints of government, Ngo and donors in Pakistan" BMC Health Serbices Research, No (122), , pp.1:7 .
- Gabel,S.G.(2014). Social Protection and Children's Rights in Developing Countries, Journal of International and Comparative Social Policy, Vol.(30), Issue (3), PP.199-216 .
- Gang,H., Jiang,H. & Loung, J.C (2019) The changing relationship between the Chinese Government and Non-governmental Organisations in social service delivery: approaching partnership? , Asia Pacific Journal of Social Work and Development, Vol.(29), Issue.(2 .(
- Holmes ,R.& et al (2012) . Social Protection in Nigeria: Mapping Programmes and their Effectiveness (ODI). Overseas Development Institute, P.1 .
- Islam. (2018). An Assessment of Child Protection in Bangladesh: How Effective is NGO- Led Child-Friendly Space? Evaluation and Program Planning, Vol.(72), PP.8-15 .
- John,C.(1995) The State, Popular Participation and The Voluntary Sector, world Development ,Vol.(23),Issue.(4), pp:593-601.
- Khan,M. & et al (2020) A Comparative Analysis of the Government and NGOs in Delivering Quality Services for the Rural People of Pakistan: Community Perspectives,vol(30),issue (1-2), at https://doi.org/10.1177/1018529120977260
- McQuaid, R. W,)2000) . The Theory of Partnership: Why have partnerships? In: Osborne, S p (ed), Public- Private Partnership: theory and practice in international Perspective, London, Routledge, p.10 .
- Meisyara Cordelia Bintora Putri (2022). Education on Child Protection and the Importance of Education, Journal of Community Service for Indonesian Society, Vol.(1), No.(1), PP.11-15 .
- Rajabi, M., Ebrahimi, P. & Aryankhesal, A. (2021). Collaboration Between the Government and Mongovernmental Organizations in Providing Health- Care Service: A Systematic Review of Challenges, Journal of Education Health, Promot, Vol.(10), PP.1-9 .

- Saurikar, P. (2019). Child Protection, Domestic Violence, and Ethnic Minorities: Narrative Result from a Mixed Methods Stydy in Australia, Plos One, 14. (12 .(
- Save the Children (2011) A Focus on Child Protection with in Social Protection Systems. Transforming Children's Lives, 2011. At: http://resourcecentre.savethechildren.se .
- Sheahan: A Focus on Child Protection with social Protection Systems. Stockholm, Sweden: Save the Children, 2011. at: http://resource centre save the Children/ sitas/ default/files/ document 15908.pdf .
- Solomo, Wubalem. (2019). Practice and Challenges of Child Protection by NGOs: the Case of Save the Children at Jewi Refugee Camp, Master Degree of Art in Project Management, St. Mary's University Addisababa, Ethisia .,
- Sumiyana, et al., (2022). Partnership Building Between Noos and Indonesian Local Governments: A Case Study of Integrative Leadership Immersing it Self in Innovationess, International Journal of Social Economics, Vol.(44), No.(7), PP.1029-1048.
- Unicef (2006) Child Protection Information Sheet- What is Child Protection?", The Child Protection Section, Programmer Division Unicef, New York 2006 ,
- Unicef (2012). Integrated Social Protection Systems: Enhancing Equity for Children. Unicef Social Protection Strategic Frame Work, New York, p.2 .
- Unicef: Child Protection Strategy, E/ICEF/2008/Rev./ 20 May 2008 .
- Wesslle, M,G .,(2015). Botton - Up Approaches to Strengthening Child Protection Systems : Placing Children, Families, and Communities at the Center, Journal of Child Abuse and Neglect, No.(43), PP.8-21 .
- Yan, X., Lin, H. & Clarke, A. (2018). Cross- Sector Social Partnerships for Social Change: The Role of Non-Governmental Organizations, Sustainability, vol.(100, Issue(2).